



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاد المال والأعمال

أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن

**The Impact of Shadow Economy on Macroeconomic  
Variables of Jordan**

إعداد الطالبة  
ديمه ماجد عنبتاوي

الرقم الجامعي (١٦٢٠٥١٢٠١٢)

إشراف الدكتور  
زياد أبو ليلى  
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
الاقتصاد والتعاون الدولي  
عمادة الدراسات العليا  
جامعة آل البيت  
الفصل الثاني  
٢٠١٨ / ٢٠١٩

## تفويض

أنا ديمه ماجد عنبتاوي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي،  
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات  
النافذة في الجامعة.

التوقيع: ..... التاريخ: .....

# إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا ديمه ماجد عنبتاوي

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٥١٢٠١٢

تخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي

كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلنُ بأنّي قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي / أطروحتي بعنوان:

## أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج من يبعد صدورها دون إن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع: ..... التاريخ: .....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في  
الأردن

The Impact of Shadow Economy on Macroeconomic  
Variables of Jordan

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٩/٥/١ م

إعداد الطالبة  
ديمة ماجد عنبتاوي

إشراف  
الدكتور زياد أبو ليلي

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	مشرفاً ورئيساً	الدكتور زياد أبو ليلي
	عضواً	الدكتور علي القضاة
	عضواً	الأستاذ الدكتور تركي الفواز
	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور احمد ملاوي

## الإهداء

إلى حبيبي ومعلمي وقدوتي الذي لطالما انتظر هذه اللحظة بشوقٍ وبفارغ الصبر...  
النجاحات العظيمة بروية البهجة على وجوه من نحب  
لا طعم للنجاح بدون حضورك البهي الطاعي  
رحمك الله وطيب ثراك...والذي العزيز  
إلى الحنان الذي لا ينفذ...من كرمها ربي جعل الجنة تحت قدميها  
نبع الحنان أمي الصابرة  
إلى شقائق الروح ومنتعة الحياة بقربكم تزهوا الحياة  
أخي وإخوتي  
إلى حبيبي وصديقي جهاد الذي كان وجوده عوناً ونوراً استضيء به  
إلى من أناروا طريقي ولا يزالون مصابيح يوقدون دروب العلم بتفانيهم وصبرهم  
رجالاً ونساءً أنتم من علمنا أبجدية الحياة  
أساتذتي الكرام  
إلى من أسعفتني الحياة بقربهن لحد هذه اللحظة مودتي ووفائي  
صديقاتي

ديمه ماجد

## الشكر والتقدير

الحمدُ لله والصلاة والسلامُ على النبي الأمي المبعوث رحمةً للبشر نبينا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد...

الشكر إلى جامعة آل البيت لإتاحتها فرصة التعلم ومكتبتها التي كانت العون في  
المصادر والمعلومات.

أسمي آيات الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل الذين ساعدوني ووجهوني  
التوجيه الصحيح لإتمام هذا العمل، أنتم شموع تنير دروب العلم والمعرفة.  
وأقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الدكتور (زياد أبو ليلي) اعترافاً  
بجميله لقبول الإشراف على رسالتي وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لي  
في عملي.

وأقدم بالشكر إلى الدكتور رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذي شرفني قبولهم  
لمناقشة هذه الرسالة وإبداء آرائهم وملاحظاتهم بشأنها، وإغنائها بالأفكار.

ديمه ماجد

## قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات	.....
ط	قائمة الجداول	.....
ط	قائمة الأشكال	.....
ي	قائمة الملاحق	.....
ك	الملخص	.....
ل	Abstract	.....
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة	.....
١	١-١ المقدمة:	.....
٢	٢-١ أهمية الدراسة:	.....
٣	٣-١ مشكلة الدراسة:	.....
٤	٤-١ أهداف الدراسة:	.....
٤	٥-١ فرضيات الدراسة:	.....
٥	٦-١ منهجية الدراسة:	.....
٥	٧-١ بيانات الدراسة:	.....
٦	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	.....
٦	١-٢ المقدمة:	.....
٦	١-١-٢ مفهوم اقتصاد الظل	.....
٨	٢-١-٢ سمات اقتصاد الظل	.....
٩	٣-١-٢ أنواع اقتصاد الظل	.....
١٥	٤-١-٢ أسباب اقتصاد الظل	.....
١٨	٥-١-٢ الآثار المتوقعة لاقتصاد الظل	.....
٣٠	٢-٢ الدراسات السابقة	.....

٣٠	..... ١-٢-٢ الدراسات العربية
٣٦	..... ٢-٢-٢ الدراسات الأجنبية
٣٨	..... الفصل الثالث اقتصاد الظل في الأردن
٣٨	..... ١-٣ أهم مؤشرات الاقتصاد الأردني
٤٤	..... ٢-٣ اقتصاد الظل في الأردن
٤٩	..... الفصل الرابع التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
٤٩	..... ١-٤ المقدمة
٤٩	..... ٢-٤ مصادر جمع البيانات
٤٩	..... ٣-٤ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:
٥٠	..... ٤-٤ الأساليب الإحصائية
٥٠	..... ٥-٤ اختبار سكون السلاسل الزمنية
٥٢	..... ٦-٤ اختبار التكامل المشترك Co-integration Test:
٥٩	..... الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٥٩	..... ٥-١ النتائج
٥٩	..... ٥-٢ التوصيات
٦١	..... قائمة المراجع
٦١	..... أولاً- المراجع العربية:
٦٣	..... ثانياً- المراجع الأجنبية
٦٥	..... الملاحق



## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	نتائج اختبار (ADF) لجذور الوحدة	٥٠
٢.	اختبار التكامل المشترك لأثر لوغار يتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٥٣
٣.	اختبار التكامل المشترك لأثر لوغار يتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغار يتم الإيرادات الضريبية الحقيقية	٥٤
٤.	اختبار التكامل المشترك لأثر نسبة اقتصاد الظل على معدل البطالة	٥٥

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١.	معدل النمو الاقتصادي في الأردن	٣٨
٢.	معدل البطالة	٤٠
٣.	الميزان التجاري الأردني	٤٢
٤.	العجز في الموازنة العامة (على أساس الاستحقاق)	٤٣
٥.	حجم اقتصاد الظل	٤٥
٦.	العلاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٤٦
٧.	العلاقة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة في الأردن	٤٧
٨.	العلاقة بين حجم اقتصاد الظل والإيرادات الضريبية في الأردن	٤٧

## قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
١.	نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر لوغار يتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٦٢
٢.	نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر لوغار يتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغار يتم الإيرادات الضريبية الحقيقية	٦٣
٣.	نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر نسبة اقتصاد الظل على معدل البطالة	٦٤

# أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن

إعداد الطالب

ديمه ماجد عنبتاوي

إشراف الدكتور

ازياد أبو ليلى

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإيرادات الضريبية الحقيقية ومعدل البطالة) خلال الفترة السنوية (١٩٩-٢٠١٦). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام اختبار التكامل المشترك وذلك بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة على الفرق الأول. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد علاقة طردية بين حجم اقتصاد الظل الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن حيث بلغ معامل اقتصاد الظل الحقيقي في معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1.48٢). كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين حجم اقتصاد الظل الحقيقي والإيرادات الضريبية الحقيقية، وبلغ معامل اقتصاد الظل الحقيقي في معادلة الإيرادات الضريبية الحقيقية (٠,٨٧٩-). وأخيراً، توجد علاقة عكسية بين نسبة اقتصاد الظل للناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، حيث كانت قيمة معامل نسبة اقتصاد الظل في معادلة معدل البطالة (١,٢٧٦-). هذا وكانت جميع المعلمات في المعادلات السابقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥٪.

وبناء على النتائج توصي الدراسة بضرورة مراقبة الحكومة لأنشطة اقتصاد الظل والعمل على تسجيلها بشكل رسمي ووضع عقوبات صارمة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

# **The Impact of Shadow Economy on Macroeconomic Variables of Jordan**

Prepared by

**Deema Majed Anbtawi**

Supervision

**Dr. Ziad Abu Lila**

## **Abstract**

This study aims to measure the impact of the shadow economy on the macroeconomic variables in Jordan (real GDP, real tax revenues and unemployment rate) during the period 1990-2016. To achieve the objective of the study, the cointegration test was used. After ensuring the stationarity of variables at first difference.

The study reached a number of results, the most important of them are: There is a positive relationship between the size of the real shadow economy and real GDP in Jordan, where the coefficient of the shadow economy in the equation of real GDP is (1.482). Also, the result indicated that there is a negative relationship between the size of the real shadow economy and real tax revenues, and the coefficient of the shadow economy in the equation of real tax revenues is (-0.879). Finally, there is a negative relationship between the ratio of the shadow economy to the GDP and the unemployment rate, where the

coefficient of the ratio of the shadow economy in the equation of the unemployment rate is (-1.276). All parameters in the previous equations are statistical significance at the level of significance of 5%. Based on these findings, the study recommends that: the government must monitor the activities of the shadow economy and register them officially, and to put strict penalties to curb the spread of this phenomenon.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### ١-١ المقدمة:

يعتبر اقتصاد الظل من الظواهر الاقتصادية التي لاقت اهتماماً بالغاً في العديد من الدراسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة نظراً لارتباط هذه الظاهرة بالعديد من أنشطة الاقتصاد الحقيقي حيث يتضمن مفهوم اقتصاد الظل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والمنشآت التي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا يتم إحصائها بشكل رسمي. (شيحان، ٢٠١٣).

وتناولت الأدبيات السابقة مجموعة من المصطلحات لمفهوم اقتصاد الظل منهما: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير الشرعي، الاقتصاد غير المنظم ويرتبط مفهوم اقتصاد الظل من ناحية تاريخية بعملية (المقايضة) وذلك قبل ظهور الاقتصاد الرسمي للدول، حيث تم ممارسته من قبل مجموعات من الأفراد عند قيامهم بأنشطة اقتصادية أو تجارية أو زراعية وذلك دون الحصول على ترخيص من أي جهة رسمية لممارسة هذه الأنشطة.

واختلف الاقتصاديون في تحديد بداية ظهور ونشأة هذا الفرع من فروع الاقتصاد، كما اختلفوا في تحديد العوامل الحقيقية التي أدت إلى نشأته فرجحت بعض الآراء أن ظهوره ارتبط بظهور نظام الضريبة بينما رجح البعض الآخر ارتباط ظهوره ونشأته ببعض المدارس التجارية، وعلى الرغم من هذا الاختلاف في بداية نشأة هذا الفرع من فروع الاقتصاد إلا إنها اتفقت جميعها على أهمية اقتصاد الظل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة حديثة عن اقتصاد الظل أجراها صندوق النقد الدولي (٢٠١٨) أشارت إلى أن معدل الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) في الأردن بلغ ١٧.٣٨ %

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩١-٢٠١٥)، حيث تراوحت نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بين ١٣,٤٤% و ٢١,١٢% كما أشارت الدراسة إلى تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٤.

ومما يجب ذكره هنا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على المنهجية المستخدمة لقياسه، لذلك يمكن أن تكون هذه النسب أقل من النسب الفعلية لاقتصاد الظل، أما حول نسبة اقتصاد الظل في بعض الدول العربية فإشارات الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي والتي غطت ١٥٨ دولة حول العالم إلى أن معدل اقتصاد الظل في قطر قد بلغ ١٥,٩٣%، أما السعودية ١٦,٥٦%، وسوريا ١٩,٥٨%، في حين كانت النتائج مرتفعة في كل من مصر ٣٤,٢٤%، والمغرب ٣٤,١%، ولبنان ٣١,٨٥%، والجزائر ٣٠,٨٦%، والإمارات العربية ٢٦,٥٤%.

وعلى مستوى العالم ككل بلغ معدل اقتصاد الظل ٣١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت سويسرا أقل الدول في حجم اقتصاد الظل وبنسبة ٧,٢% إلى الناتج المحلي الإجمالي تليها النمسا ٨,٩%، بينما كانت بوليفيا صاحبة النسبة الأعلى ٦٢,٣% تليها وزيمبابوي بـ ٦٠,٦%.

#### ٢-١ أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية اقتصاد الظل، حيث يعتبر من الظواهر الاقتصادية التي تُلقي بظلالها على العديد من المتغيرات الاقتصادية كما ترتبط أهمية هذا الموضوع بالدور المتوقع لاقتصاد الظل، حيث بات اقتصاد الظل يشكل نسبة ١٧% تقريباً من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

لذلك لا بد من إجراء دراسة تتناول هذا الجانب المهم من الاقتصاد، وتزداد أهمية الدراسة باعتبارها الدراسة الأولى على مستوى الاقتصاد الأردني التي تناولت أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية حسب علم الباحثة. لذلك لا بد أن تخدم أصحاب القرار وصناع السياسة الاقتصادية لتقدير أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية. وكما تعتبر هذه الدراسة قاعدة للدراسات اللاحقة.

### ٣-١ مشكلة الدراسة:

نظراً للظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن والتي تتسم بمحدودية الموارد المحلية والاعتماد على العالم الخارجي لتلبية احتياجاتنا من المواد الأولية والسلع الأساسية، الأمر الذي أثر على حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية وزيادة العجز التجاري كما تعاني الموازنة العامة من عجز مزمن نظراً لانخفاض حجم الإيرادات وارتفاع حجم النفقات الحكومية، جاءت هذه الدراسة تبحث في مفهوم اقتصاد الظل ودوره المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية والبطالة. وفقاً لعنوان هذه الدراسة فإن التساؤل الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الدراسة:

**ما هو أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟**

ويرتبط بهذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو أثر اقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟
- ما هو أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية الحقيقية؟
- ما هو أثر اقتصاد الظل على معدل البطالة؟
- ما هي الأسباب المؤدية لظهور اقتصاد الظل؟



#### ٤-١ أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة حول دراسة أثر اقتصاد الظل على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الأردني، ويرتبط بهذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

- التعرف على مفهوم اقتصاد الظل وأسبابه وآثاره المتوقعة.
- قياس أثر اقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- قياس أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية الحقيقية.
- قياس أثر اقتصاد الظل على معدل البطالة.

#### ٥-١ فرضيات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل بدراسة أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية تقوم الدراسة بتوظيف المنهجية اللازمة لاختبار الفرضيات الصفرية الآتية:

**الفرضية الأولى:  $H_0$ :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى دلالة إحصائية  $(\alpha)$

$$(\alpha \geq 0,05).$$

**الفرضية الثانية:  $H_0$ :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل الحقيقي على الإيرادات الضريبية الحقيقية عند مستوى دلالة إحصائية  $(\alpha)$

$$(\alpha \geq 0,05).$$

**الفرضية الثالثة:  $H_0$ :** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل على معدل البطالة عند مستوى دلالة إحصائية  $(\alpha)$ .

$$(\alpha \geq 0,05).$$

## ٦-١ منهجية الدراسة:

من أجل الوصول لأهداف هذه الدراسة تم اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لمعرفة أثر اقتصاد الظل الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإيرادات الضريبية الحقيقية ومعدل البطالة، كما تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليل اقتصاد الظل خلال فترة الدراسة.

## ٧-١ بيانات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل بقياس أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، تقوم الدراسة بتوظيف بيانات عن الاقتصاد الأردني للفترة السنوية (١٩٩٠-٢٠١٦) والتي تم الحصول عليها من عدة مصادر، أهمها: البنك المركزي الأردني وصندوق النقد الدولي.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ١-٢ المقدمة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة التي تحدثت عن اقتصاد الظل بدايةً من مفهوم اقتصاد الظل وما هي أهم النقاط التي يشملها هذا المفهوم، ثم يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً لأهم أنواع اقتصاد الظل والسمات التي ميزت اقتصاد الظل كقطاع اقتصادي وما هي أسباب نشأة هذا المفهوم، كما سوف يتم التعرف على الآثار المتوقعة لاقتصاد الظل على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضاً سيتم عرض طرق قياس اقتصاد الظل.

#### ١-١-٢ مفهوم اقتصاد الظل

اختلفت الدراسات السابقة في تحديد تعريف لاقتصاد الظل، لذلك يعرض هذا الجزء من الدراسة بعض هذه التعريفات.

عرف (Schneider ٢٠٠٤) اقتصاد الظل بأنه عبارة عن أسواق تقوم على منتجات قانونية، ولكنها تتهرب من دفع ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة، ولا يوجد معايير لضمان سلامة العاملين فيه وحمايتهم، ولا يوجد حد أدنى من الأجور وساعات العمل غير محددة.

في حين أشار ملاك (٢٠١٠) أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة العمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات: التجارية، والإنتاجية، والخدماتية.

أما شيحان (٢٠١٣) فقد عرف اقتصاد الظل على أنه ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل أعماله في سجلات الحسابات القومية ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة وهو لا يشمل فقط الأنشطة غير المشروعة بل يشمل أيضاً الدخول غير المصرح بها والناجمة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة.

في حين عرف موسى (٢٠١٤) الاقتصاد غير المنظم على أنه جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، ولكنه لا يدخل ضمن حساباته نتيجة تهريبه من الضرائب المترتبة عليه ويمارس أعماله في قنوات بعيدة عن الرقابة أي يعتمد مبدأ السرية في عمله، كما أنه يشمل نوعين من الأنشطة أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وذلك بحسب مجال العمل الذي يمارسه، أي أن اقتصاد الظل ينقسم لاقتصاد مشروع منظم واقتصاد مشروع غير منظم واقتصاد غير مشروع لا تسمح به القوانين ولا يدخل في الحسابات القومية ويمكن أن يسمى اقتصاد الجريمة.

وأشار إسماعيل (٢٠١٦) إلى أن اقتصاد الظل يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت، ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي، ويشمل اقتصاد الظل أنشطة اقتصادية مشروعة مثل (الأعمال المنزلية، الأعمال التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصغيرة لصالح منشآتهم دون تقييدها في السجلات المحاسبية للمنشأة).

على الرغم من اختلاف التعريفات السابقة الساعية لتحديد مفهوم اقتصاد الظل إلا أنها جميعاً اتفقت على تضمين بعض النقاط الرئيسية في تعريف اقتصاد الظل وأهم هذه النقاط:

١. يُمارس اقتصاد الظل من قبل أفراد ومنشآت ويعتمد السرية بدون دفاتر نظامية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولا يتم إحصائه.
٢. يشتمل اقتصاد الظل على جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للرقابة الحكومية ولا حسابات الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي للدولة.
٣. يتضمن اقتصاد الظل الأنشطة غير المصرح بها سواءً المشروعة أو غير المشروعة.

## ٢-١-٢ سمات اقتصاد الظل

من خلال العرض السابق لتعريف اقتصاد الظل برزت مجموعة من السمات التي ساهمت بشكل كبير بتميز وتوضيح مفهوم اقتصاد الظل ومن أهمها عدم وجود اعتراف بالقيود القانونية والتنظيمية للعاملين في أنشطة اقتصاد الظل حيث العاملين في هذا القطاع لا يتمتعون بالحماية الكافية ولا يوجد استقرار وظيفي للعاملين (المطيري، ٢٠١٢).

ولا يوجد في اقتصاد الظل استخدام للتكنولوجيا المتطورة بل يتم استخدام التكنولوجيا غير المتطورة مما يتم الاعتماد بالعمل على العمال بدلاً من رأس المال (بودلال، ٢٠٠٨).

كما يوفر اقتصاد الظل فرص عمل للأفراد بتكلفة منخفضة بسبب قلة العوائد مقارنة مع الاقتصاد المنظم، كما أن الشريحة التي تعمل في اقتصاد الظل غالبيتهم يتسمون بانخفاض الكفاءة والمهارة والمستوى التعليمي، حيث غالبية الأعمال في اقتصاد الظل تكون لكسب العيش مثل الأعمال المنزلية والحرف اليدوية وأيضاً الأعمال الزراعية ويوجد شريحة من العمال ذوي مهارات وكفاءات مرتفعة.

في حين لا يوجد حماية قانونية ولا ضمان صحي واجتماعي أو إجازات مدفوعة للعاملين في اقتصاد الظل كما أنهم لا يقوموا بالاشتراك في أنظمة التأمين الصحي والتقاعد، لذلك يكون العامل مهدد بالخطر لعدم الاستقرار الوظيفي كما يمكن الاستغناء عنه في أي وقت وذلك لعدم وجود عقد عمل يثبت حقه وقيمة أجره فبعض العاملين يتقاضون أجور أقل من الحد الأدنى للأجور.

ولا تكون علاقة العمل في قطاع اقتصاد الظل ثابتة كما لا تكون فرص العمل مستقرة، وأيضاً لا تخضع لتعاقد وإنما تخضع لحاجة المدير أو المسئول، وعادةً الأنشطة في هذا القطاع ترتبط برأس مال صغير بقدرات مالية ضعيفة وغير كافية ولا

تتمتع بالشكل القانوني النظامي مما يحد من القدرة على الحصول على المنافع العامة والخدمات مثل القروض والمعلومات التجارية والتدريبية.

وأيضاً وحدات التشغيل في اقتصاد الظل لها طابع اقتصادي إلا أنها لا تتمثل بالوجود القانوني من حيث تسجيلها في السجل التجاري وتسجيلات لدى السلطات الضريبية والمالية وفي هذا القطاع لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من دفع ضرائب أو رسوم فهي غير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت سوف يستفيدون من خدمات البنية التحتية للدولة، وإن الدخول المتحققة من العمل في قطاع اقتصاد الظل لا تدخل في حسابات الدخل القومي بالتالي لم تخضع للضرائب لهذا يصعب قياس اقتصاد الظل من مصادر الإحصاءات الرسمية (موسى، ٢٠١٦).

في حين يرى بودلال (٢٠٠٨) أن السلع والخدمات والمنتجات تتوجه نحو السوق بدون رقابة ويتم استخدام مواد أولية بإنتاجها مما يجعلها تتصف بقلّة المنافسة، وأيضاً أن بعض الأعمال في قطاع اقتصاد الظل تحتاج القليل من رأس المال وتعتمد على السيولة النقدية وأغلب المشاريع في قطاع اقتصاد الظل تتصف بصغر حجمها.

## ٢-١-٣ أنواع اقتصاد الظل

أشارت الدراسات السابقة إلى وجود نوعين رئيسيين لاقتصاد الظل حيث يتكون النوع الأول من الأنشطة المشروعة والتي لا تتضمن مخالفة القوانين ويتم ممارستها من قبل أشخاص يرغبون بتجنب التعقيدات والإجراءات التنظيمية، ولا تخضع دخول هذه الأنشطة للضرائب ولا تشملها حسابات الدخل القومي، وهذه الأنشطة غير ممنوعة قانونياً ولكن تمارس دون ترخيص رسمي، والأنشطة المشروعة لها أنشطة نقدية تتضمن مبادلة السلع بالنقد مثل إنتاج قطاع الصناعات الصغيرة حيث يتم إنتاج مجموعة من السلع وبيعها مقابل الحصول على النقد وأيضاً أنشطة غير نقدية تتضمن مبادلة السلع بسلع وخدمات أخرى مثل صناعة الحلويات والمنتجات المنزلية التي يتم مبادلتها مقابل السلع والخدمات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر يوجد الأنشطة غير المشروعة وهي الأنشطة التي تعتبر ممارستها مخالفة لقوانين الدولة وكما لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للضرائب وهذه الأنشطة ممنوعة مثل غسل الأموال والتهرب الجمركي وتجارة المخدرات والتهرب الضريبي (موسى، ٢٠١٦).

ويعرض الجزء الآتي لمحة عن هذه الأنشطة بشيء من التفصيل:

#### • غسل الأموال:

لاقت هذه العملية اهتمام كبير من قبل أشخاص السياسة والاقتصاد وأيضا رجال القانون والمهتمين بمكافحة الإجرام وذلك بسبب خطورة هذه العملية على المجتمع ويمكن تعريف غسل الأموال على أنه عبارة عن القيام بإخفاء مصدر الحصول على الأموال الناتجة عن المخدرات وغيرها من الأنشطة غير الشرعية مع محاولة خلق مبرر لمنبع هذه الأموال عن طريق توظيفها في مشاريع استثمارية رسمية (ملاك، ٢٠١٠).

وتقوم عملية غسل الأموال على مجموعة من المراحل:

#### - المرحلة الأولى: التوظيف

يتم في هذه المرحلة بجمع جميع الأموال المغسولة وتوزيعها في حسابات مصرفية متعددة بمبالغ صغيرة ثم جمعها في حساب مصرفي واحد بطريقة لا تسمح للشك في هذا الحساب وهذه أصعب

مرحلة بسبب جمع الأموال يكون بطريقة أكثر عرضة لكشف الأمر.

#### - المرحلة الثانية: الإخفاء

تتم في هذه المرحلة إخفاء مصادر الأموال عن طريق تحويل الأموال إلى حسابات مصرفية في البنك بأسماء شركات وهمية أو تحويلات مصرفية وبنهاية هذه المرحلة تتحول الأموال التي تصل للبنك إلى أموال مغسولة.

## - المرحلة الثالثة: الدمج

هذه المرحلة الأخيرة لغسيل الأموال ويتم فيها استخدام الأموال بطرق مربحة من خلال القيام بمشاريع اقتصادية حتى لا يبقى أي أثر لمصدر هذه الأموال غير المشروعة (ملاك، ٢٠١٠).

ولعملية غسل الأموال مجموعة من الأسباب أهمها:

- ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى التهرب من العبء الضريبي واللجوء إلى طرق غير شرعية للحصول على الأموال.

- تجارة المخدرات هي أكبر مصدر للأموال غير الشرعية وأيضا تجارة الأسلحة وانتشارها بين الدول واعتماد البعض عليها كمصدر للدخل.

- العروض المقدمة من قبل البنوك للعملاء والتي تتضمن عملية جذبهم عن طريق زيادة معدلات الأرباح وذلك من خلال فروق أسعار الفائدة مما يؤدي إلى إيداع الأموال المغسولة بالبنك للحصول على المزيد من الأرباح.

- الفساد الإداري وانتشار هذه الظاهرة بين الموظفين مما سبب بمرور معاملات غير قانونية مقابل الرشوة وهذا سمح لمرور الأموال المغسولة (ملاك، ٢٠١٠).

### • التهريب الجمركي:

يمثل أحد المكونات الأساسية لاقتصاد الظل والتهريب الجمركي هو عبارة عن تداول السلع الممنوعة مما يؤدي إلى زيادة المشاكل الاقتصادية والسياسية (المطيري، ٢٠١٢).

ويمكن أن يأخذ التهريب الجمركي بعض الأشكال الآتية:

- تقديم مواصفات للسلع غير مطابقة ومختلفة عن السلع الحقيقية.

- إعطاء معلومات غير صحيحة عن قيمة المستوردات.



- قيام بعض الأشخاص باستيراد بعض السلع ولكن بأسماء أفراد يتصفون بالأمية والفقر حيث يضعون مبالغ نقدية مرتفعة على الأفراد.
- إدخال سلع بطرق غير قانونية للدولة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

#### • تجارة المخدرات:

تعتبر تجارة المخدرات من أخطر الأنشطة غير المشروعة وذلك لأنها لا تؤثر على البنية الاقتصادية للدولة فقط بل تتعدى ذلك إلى الآثار الصحية على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وتلعب تجارة المخدرات دوراً كبيراً في انتشار اقتصاد الظل لأنها تعتبر مصدر سريع للحصول على الكسب المادي غير المشروع (المطيري، ٢٠١٢).

ويمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى زيادة انتشار ظاهرة تجارة المخدرات بالنقاط الآتية:

- مساحة البلاد وتنوع تضاريسها وزيادة النمو السكاني ساعد على انتشار المخدرات نظراً لصعوبة السيطرة عليها.
- كثرة العمالة الوافدة ساعد على دخول المخدرات لبعض البلاد.
- الرواتب المتناقصة وزيادة فرض الضرائب ساهم في لجوء الأفراد إلى الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة وكان أكثرها سرعة هي تجارة المخدرات (المطيري، ٢٠١٢).

## • التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي بأنه محاولة الشخص أو المؤسسة الخاضعة للضريبة بعدم دفع المبلغ المفروض عليه كلياً أو جزئياً، ويختلف مفهوم التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي حيث أن التجنب الضريبي مشروع لا يحاسب عليه القانون لأن الفرد يمنع إنجاز النشاط أو السلعة الخاضعة للضريبة أمام التهرب الضريبي يعتبر جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

ويؤدي التهرب الضريبي إلى عدم وجود عدالة ضريبية بين الأفراد والمؤسسات، كما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية مما يدفع الدولة إلى الاقتراض لتسديد وتمويل نفقاتها مما يزيد حجم الدين العام، أيضاً يؤدي التهرب الضريبي إلى انخفاض الأنفاق الاستثماري الحكومي ونظراً لهذه الآثار وغيرها على الاقتصاد حاولت القوانين الحكومية فرض عقوبات رادعة وإجراءات تنظيمية تساعد على التقليل من حجم التهرب الضريبي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

ويمكن تحديد أسباب التهرب الضريبي بالنقاط الآتية:

أولاً: الأسباب الفنية والقانونية:

- الأفراد الذين يتهربون من دفع الضرائب لا تفرض عليهم عقوبات رادعة تحد من هذه العملية.
- عدم الاهتمام بتطوير الإدارة الضريبية والموارد البشرية العاملة الأمر الذي أدى إلى خسارة المزيد من الموارد المالية.
- كثرة التعديلات على قوانين النظام الضريبي ووجود تعقيدات ساهم في صعوبة معرفة القانون الضريبي الفعال وزيادة التهرب الضريبي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

- ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- عدم وجود عدالة وغياب الوعي الضريبي.
- شعور الأفراد بعدم حصولهم على المنفعة مقابل ما يتم دفعه من ضرائب وذلك بسبب عدم وجود كفاءة بالأنفاق العام.
- شعور الأفراد بأن ارتفاع معدل الضريبة أصبح ارتفاع دائم.
- انتشار اقتصاد الظل وزيادة حجم الأنشطة التي يشملها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

### طرق التهرب الضريبي:

هناك العديد من الطرق؛ وسوف نبرز بعض الطرق المستخدمة في التهرب الضريبي:

- أولاً: طرق التهرب من ضريبة الدخل على الأفراد والشركات:
- اللجوء إلى أساليب تحايل على قانون العمل وعدم دفع مساهمات الضمان الاجتماعي وهذه الأساليب تسمح لصاحب العمل إنهاء عقد العامل من دون أسباب خلال فترة التجربة.
- عدم وجود اقتطاعات ضريبية لدخل العمال في بعض المصانع والشركات.
- توفير معلومات خاطئة عن أن حجم نشاطات بعض المهنيين المكلفين بناءً على معايير تحددتها النقابات.
- بعض أصحاب الدخل المرتفعة لا يقومون بتسجيلها لدى دائرة الضريبة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

ثانياً: طرق التهرب الضريبي من الضريبة العامة على المبيعات:

- عدم وجود معلومات عن اقتطاعات الضريبة العامة لدى دائرة ضريبة الدخل.
- إذا تم دفع الضريبة نقداً تتخفف قيمة الفاتورة ولا يتم إصدار فاتورة بقيمة المبيعات.
- لا يوجد تسجيل لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات لأنه يوجد حدود للتسجيل مما يتيح الفرصة لبعض العاملين للتجنب الضريبي ثم التهرب الضريبي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤).

## ٢-١-٤ أسباب اقتصاد الظل

لكل ظاهرة مجموعة من الأسباب ساعدت في ظهورها وبلورتها، ويعرض الجزء الآتي من الدراسة بعض الأسباب التي ساهمت في انتشار اقتصاد الظل ونموه: من أهم الأسباب التي ساعدت في ظهور اقتصاد الظل الأنظمة الضريبية غير العادلة حيث أن ارتفاع الضرائب أدى إلى شعور الأفراد بأنهم يحملون الكثير من العبء الضريبي والعناصر المرتبطة به مما زاد لجوء الأفراد للعمل في قطاع اقتصاد الظل (المطيري، ٢٠١٢).

كما للفساد الإداري دور في ظهور ظاهرة اقتصاد الظل والذي يعني سوء استخدام السلطة للقوانين والأنظمة وتنفيذها لصالح تحقيق مصالح ومكاسب شخصية، وانتشرت هذه الظاهرة في القطاع العام والقطاع الخاص ويؤثر الفساد الإداري سلبياً على الحركة الاستثمارية وآلية عمل سوق الأوراق المالية مما يجبر الأفراد على العمل في قطاع اقتصاد الظل لما في الاقتصاد المنظم من فساد إداري، وسبب انتشار الفساد الإداري وضع قوانين وأنظمة غير مناسبة مع الواقع الاقتصادي (موسى، ٢٠١٦).

كما لا يخفى دور الركود الاقتصادي والهجرات في نمو اقتصاد الظل بسبب عجز القطاعات الاقتصادية بتوفير فرص عمل مناسبة للأفراد وزيادة نسبة البطالة مما زاد من الهجرات (بودلال، ٢٠٠٨).

كما أشار شيحان (٢٠١٣) إلى دور ندرة السلع في ظهور اقتصاد الظل فبعض السلع ذات الطلب المرتفع إذ تم توفيرها بدون تنظيم لعملية التوزيع فإن هذا سيؤدي إلى انتشار الفوضى بين الأفراد من أجل الحصول على هذه السلع مما يؤدي إلي توفير فرص لاقتصاد الظل من أجل بيع وإنتاج مثل هذه السلع وتوفيرها بطرق غير قانونية. أيضاً تلعب المعلومات دوراً مهماً في زيادة حجم اقتصاد الظل نظراً لحاجة المتعاملون لبيانات عن الأسعار والجودة لذلك لا بد من توافر هذه البيانات والمعلومات بسهولة وتكلفة قليلة، وإذا ما توفرت هذه البيانات والمعلومات للعاملين في قطاع اقتصاد الظل بسهولة فإنه من المتوقع توفرها لدى الحكومة، فإذا ازدهر اقتصاد الظل فهذا يعني إن المعلومات والبيانات أما الحكومة لم تستطيع جمعها أو أنها لا ترغب بجمعها أصلاً.

وساعدت المشاريع الصغيرة على نشوء اقتصاد الظل حيث أن هذا القطاع اقتصاد الظل يدعم المشاريع الصغيرة لأنها تميل إلى إجراء معاملاتها عن طريق أعمال اقتصاد الظل وذلك باستخدام النقود السائلة لتنمو في ظل عدم وجود ضرائب وعدم الالتزام القوانين مما ساهم في زيادة حجم المشاريع الصغيرة عن طريق اقتصاد الظل وباستخدام النقود السائلة وهي النقود القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة وبسرعة. ووضح سعود (٢٠١٣) أن الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية سبب من أسباب وجود اقتصاد الظل حيث يوجد مجموعة من النظم الإدارية والقيود الحكومية إضافة إلى الضرائب أدت إلى نشوء اقتصاد الظل ومن الأمثلة على هذه الأنشطة الحد الأدنى للأجور القيود المسئولة عن الأمان والسلامة العامة للموظفين وأيضاً المزايا المدفوعة في بعض الدول لرفع مستوى الرفاهية؛ وتهدف هذه الأنشطة إلى:

- تنظيم ممارسة أعمال معينة والرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد.
- تفرض هذه القيود بسبب عدم مشروعية بعض الأنظمة غير القانونية مثل القيود التي تفرض على إنتاج سلع معينة الغرض منها اجتماعياً مثل حماية المستهلك.

- إذا كانت الأنظمة الحكومية والسياسية غير عادلة بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة تؤدي إلى خلل في اقتصاد الظل.
  - أن حظر الأنشطة أو الأفراد والمؤسسات يؤدي إلى الالتفاف حول هذه القوانين.
  - التشدد في استخدام القيود الحكومية والقوانين ينشئ أسواق موازية سواء كان في سوق السلع أو النقود وبالتالي يتسع اقتصاد الظل.
- أما بالنسبة لعلاقة اقتصاد الظل بالبطالة فهي ناتجة بسبب الفجوة الكبيرة بين العرض من العمالة والطلب عليها، حيث يؤدي إلى بحث عن فرص غير رسمية للعمل بالتالي سوف يزيد عدد العاملين في قطاع اقتصاد الظل، كما للبطالة المقنعة دور في ظهور اقتصاد الظل فقلة العرض في سوق العمل يعمل اختلال في توظيف العاملين وزيادة نسبة البطالة لذلك سيدفعهم للعمل في اقتصاد الظل.
- وأظهر نجوم (٢٠١٣) سبب آخر وهو صعوبة الحصول على التمويل والقروض بسبب تعقيد الإجراءات والقوانين والأنظمة وتشابكها وبسبب الأنظمة الضريبية وزيادة أسعار الفائدة على القروض وعدم قدرة الأفراد على تحصيل ديونهم وأيضا بسبب الحد من أنشطة المنشآت الصغيرة والمنشآت المتوسطة ساهم على زيادة اللجوء إلى قطاع اقتصاد الظل والعمل فيه.
- وإن محدودية الدخل تؤدي لارتفاع مستمر في الأسعار بما في ذلك أسعار النفط والسلع الأساسية مع ثبات دخل الفرد، ساهم بشكل كبير في لجوء الأفراد إلى العمل في قطاع اقتصاد الظل وذلك لتوفير بعض السلع الأساسية التي يحتاجها الفرد وللحد من أثر محدودية الدخل ومحاولة زيادة مستوى الدخل الفردي ولو كان ذلك بطرق غير شرعية.

## ٢-١-٥ الآثار المتوقعة لاقتصاد الظل

نظراً لارتباط اقتصاد الظل في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن لنمو هذا القطاع الأثر البالغ على هذه المتغيرات ويوضح هذا الجزء من الدراسة بعض هذه الآثار:

### • الآثار الاقتصادية

لاقتصاد الظل مجموعة من الآثار على الجانب الاقتصادي والتي يمكن إيجازها بما يلي:

١. صعوبة استخدام المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالحجم المتاح من الموارد الاقتصادية، مما يصعب على المخططين وصانعي السياسات الاقتصادية اتخاذ قرارات عملية وواقعية لاستخدام هذه الموارد وأيضا صعوبة التنبؤ بتغيراتها المستقبلية (شيحان، ٢٠١٣).

٢. العوائد والإيرادات المتاحة من قطاع اقتصاد الظل لا تسجل بصورة قانونية ولا بسبب التشريعات والتنظيمات الرسمية مما يقلل من حجم الميزانية العامة للدولة من خلال انخفاض الإيرادات الحكومية (شيحان، ٢٠١٣).

٣. يؤثر قطاع اقتصاد الظل على الحركة الاستثمارية نتيجة تهريب الأموال، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما يؤثر تسرب الأموال على آلية عمل سوق الأوراق المالية بما في ذلك من المنافسة والربح وتغير أسعار الصرف (إسماعيل، ٢٠١٦).

٤. العاملون في قطاع اقتصاد الظل يتمتعون ببعض الخدمات العامة والمرافق العامة دون المساهمة في دفع ضرائب (إسماعيل، ٢٠١٦).

٥. نمو اقتصاد الظل يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية نظراً لوجود اختلاف بين النمو الفعلي والمسجل للاقتصاد (إسماعيل، ٢٠١٦).

٦. يوفر قطاع اقتصاد الظل بعض السلع بأسعار أقل مما هي عليه في الاقتصاد المنظم، وفي بعض الوقت تباع السلع في قطاع اقتصاد الظل بسعر مرتفع وذلك إذا اتصفت هذه السلع بالندرة في الاقتصاد المنظم (إسماعيل، ٢٠١٦).

### • الآثار الاجتماعية

كما يوجد بعض الآثار الاجتماعية لاقتصاد الظل وهي:

يوفر الضمان الاجتماعي الأمان والتأمين الصحي ضمان الدخل عند التقاعد لذلك حرمان العاملين في هذا القطاع من الضمان الاجتماعي يؤثر سلبياً عليهم (ميخائيل، ٢٠١٥).

١. قد يستغل هذا القطاع النساء والأطفال مما يجرمهم من حقوقهم المنصوص عليها بقوانين العمل لحقوق الإنسان (إسماعيل، ٢٠١٦).

٢. قطاع اقتصاد الظل يزيد من التفاوت الاجتماعي مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء (إسماعيل، ٢٠١٦).

٣. قد يسبب هذا القطاع انتشار الأمراض وزيادة السرقة وذلك بسبب غياب الحماية الاجتماعية (إسماعيل، ٢٠١٦).

٤. الوضع المالي للعاملين في هذا القطاع يساعدهم في الرقي على الصعيد الاجتماعي على الرغم من غياب التعليم مما يترتب عليه وجود مفاهيم خاطئة اجتماعياً (إسماعيل، ٢٠١٦).

٥. يساعد قطاع اقتصاد الظل في تقليل نسبة البطالة وذلك بتأمين فرص عمل للعاطلين عن العمل مما يسهم في زيادة دخل الأفراد (ميخائيل، ٢٠١٥).



## • الآثار السياسية

ويوجد هناك أثر لاقتصاد الظل على السياسة:

العمل في قطاع اقتصاد الظل يسمح لبعض الأفراد اكتساب الأموال بطرق غير شرعية وهذه الأموال قد تساعدهم في خوض الانتخابات أو التأثير على نتائجها مما يؤثر على المشهد السياسي (سعود، ٢٠١٣).

## • الآثار التعليمية

أما بالنسبة للآثار التعليمية لاقتصاد الظل فيما يلي :

يساهم اقتصاد الظل بانتشار ظاهرة الأمية وذلك بسبب السماح للأفراد غير المتعلمين بالعمل في قطاع اقتصاد الظل وسوف تنتقل هذه الظاهرة إلى أولادهم ويزداد انتشارها (بودلال، ٢٠٠٨).

كما يمكن تصنيف آثار اقتصاد الظل إلى آثار إيجابية وسلبية كما يوضحه العرض الآتي:

## • الآثار الإيجابية

ركزت معظم الدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد الظل على الآثار السلبية لهذا القطاع وهذا لا يمنع من وجود بعض الآثار الإيجابية والفوائد لاقتصاد الظل، فعلى المستوى القومي تمكن هذا الاقتصاد من تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب حيث أنها تجعل الاقتصاد أكثر ديناميكية وذو قدرة للاستجابة بشكل سريع للتغيرات التي تحددت في ظروف السوق والاقتصاد الرسمي، حيث يعمل هذا الاقتصاد على مساعدة محدودي الدخل من خلال تقديم السلع والخدمات بأسعار قليلة بالتالي تحقيق إيجابية أكثر بالتوزيع، أيضاً سيؤدي إلى الحد من الفرق في توزيع الدخل باستثناء بعض العاملين في تجارة المخدرات والقمار فهذا لا ينطبق عليه (إسماعيل، ٢٠١٦):

١. يساعد اقتصاد الظل الأفراد على توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعار الاقتصاد الرسمي وتتيح أنشطة اقتصاد الظل للأفراد فرص عمل إضافية مما يساعدهم على زيادة الدخل (المطيري، ٢٠١٢).

٢. يساهم اقتصاد الظل في تخفيف البطالة من خلال توفير فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي (المطيري، ٢٠١٢).

٣. إتاحة مصادر دخل ومعيشة: يعمل اقتصاد الظل على تأمين دخل ورزق لفئة من المجتمع، حيث يرتبط دخل هذه الفئة بوجود هذا القطاع مما يساعد في تخفيض نسبة الفقر والحد من سوء توزيع الدخل (نجوم، ٢٠١٣).

#### • الآثار السلبية

هناك العديد من الآثار السلبية لاقتصاد الظل منها :

#### ١. الأثر على الأسعار

قد يسبب اقتصاد الظل تشوه في الأسعار المحلية وذلك لتقديم اقتصاد الظل السلع والخدمات بأسعار تقل عن أسعار الاقتصاد الرسمي بسبب عدم التزامها بالعبء الضريبي والتسعير والجمرك أو تكون سلع مدعمة مما يجعل اقتصاد الظل منافس ومؤثر قوي في الأسعار مقارنة مع الاقتصاد الرسمي (ميخائيل، ٢٠١٥).

#### ٢. الأثر على توزيع الموارد

بسبب ارتفاع الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي تحولت أكثرها نحو اقتصاد الظل وذلك تهرباً من الضرائب مما يخلق منافسة غير عادلة بين الطرفين اقتصاد الظل والاقتصاد المنظم، علماً أن اقتصاد الظل يتم فيه استخدام تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير والإدارة المباشرة وبالتالي يؤدي إلى تكلفة أكبر للعمليات أما الاقتصاد المنظم فيستخدم تكنولوجيا واسعة المجال ونظم أقل تكلفة، بالتالي سوف تكون على المدى البعيد الإنتاجية الحدية للعامل في اقتصاد الظل أقل من الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد المنظم، أما المستهلك سيميل إلى اختيار وتفضيل

السلع المنتجة من اقتصاد الظل بغض النظر عن قلة الكفاءة بسبب الضريبة المفروضة وانخفاض أسعار هذه السلع (إسماعيل، ٢٠١٦).

### ٣. الأثر على دقة المعلومات

كلما توسع اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد المنظم كلما حصلنا على معلومات غير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية مما يؤدي إلى سوء في التخطيط والتوزيع، وبالتالي استخدام سياسات خاطئة وغير مجدية في حل المشاكل الاقتصادية مما يؤثر في النهاية على القيم الصحيحة لأداء الاقتصادي العام (سعود، ٢٠١٣).

### ٤. الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن اقتصاد الظل قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب تشخيص معلومات غير صحيحة عن المتغيرات الاقتصادية التي يحصل عليها صناع القرار أثناء وضع السياسات ويتضخم حجم اقتصاد الظل من خلال معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي (إسماعيل، ٢٠١٦).

### ٥. الأثر على حجم الإيرادات الضريبية

تزايد التهرب الضريبي في اقتصاد الظل يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وهذا يؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية وزيادة فرض الضرائب على الاقتصاد المنظم في حين العاملون في اقتصاد الظل للضرائب وعلى الرغم من تمتعهم بالخدمات العامة (سعود، ٢٠١٣).

### ٦. الأثر على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية

هناك علاقة طردية بين حجم اقتصاد الظل ومصداقية البيانات ولأقتصاد الظل دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على السياسات المرسومة لتمثيل التنمية الشاملة في حين أن المؤشرات الرسمية لا تأخذ في عين الاعتبار اقتصاد الظل مما يجعل البيانات والإحصاءات غير دقيقة مثال ذلك: إحصاءات الناتج المحلي

الإجمالي قد تكون غير صحيحة بسبب وجود فئة من العمال العاطلين عن العمل لكن يعملون في قطاع اقتصاد الظل مما يسبب في تغيير في الإحصاءات والبيانات (ميخائيل، ٢٠١٥).

#### ٧. الأثر على الناتج المحلي الإجمالي

قد يؤثر اقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي بسبب أن العاملين في هذا القطاع لا يدخلون في الحسابات والإحصاءات مما يقلل من قيمة حسابات الدخل القومي كما يؤثر اقتصاد الظل سلباً على الإحصاءات من خلال إتاحة معلومات غير صحيحة مما يؤثر على القطاعات المختلفة مثل القطاع العائلي فبعض العائلات تمارس أعمال غير مخالفة للقانون ولكنها غير مسجلة بالحسابات الرسمية، يوجد قسم كبير من العاملين في قطاع اقتصاد الظل هم موظفون في الاقتصاد الرسمي مما يزيد صعوبة الفصل بينهم (موسى، ٢٠١٦).

#### ٨. الأثر على السياسة النقدية

إن وجود قطاع اقتصاد الظل يترتب عليه الاحتفاظ بالنقود السائلة بهدف إجراء معاملات التي تتم في هذا القطاع لصعوبة الحصول على التمويل من الاقتصاد المنظم وعدم القدرة على تداول النقود، الطلب على النقود في اقتصاد الظل لا يتأثر كثيراً في معدلات أسعار الفائدة، مما يسبب قلة مرونة الطلب على النقود لمعدل الفائدة في الاقتصاد المنظم لأن العاملين يرغبون بالتستر على أنشطتهم، ويلعب حجم الكتلة المتداولة في اقتصاد الظل دوراً كبيراً في التأثير على السياسات النقدية، وتحلل السياسة النقدية ما هو موجود من احتياطي لدى البنوك والنقود المتداولة في الدولة (ميخائيل، ٢٠١٥).

#### ٢-١-٦ طرق قياس حجم اقتصاد الظل

من أكثر الصعوبات التي تواجه الدراسات التي تتناول موضوع اقتصاد الظل هي كيفية قياس اقتصاد الظل لأن الفئة التي تعمل بهذا القطاع دائماً تخفي أنشطتها،

ولقياس اقتصاد الظل تعددت الطرق المتبعة من قبل الدراسات السابقة، حيث يعرض هذا الجزء الآتي من الدراسة بعض لهذه الطرق.

### أولاً: الطرق المباشرة:

هذه الطرق تتم عن طريق الحصول على المعلومات من قبل العاملين فيه وتنقسم إلى:

#### ١. طريقة تدقيق الحسابات الضريبية:

إن هذه الطريقة تتم بتحليل التناقضات بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي، حيث تقوم السلطات المالية باختيار عينة من الأشخاص وتجبرهم بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة من خلال هذه الطريقة يتم اكتشاف التهرب الضريبي وحجم اقتصاد الظل، وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الدقيقة لقياس اقتصاد الظل (ميخائيل، ٢٠١٥).

#### ٢. طريقة التفاوت بين الدخل ونفقات الأسر:

تعتمد هذه الطريقة على الفرق بين الدخل والنفقات حيث أن العاملون في اقتصاد الظل يخفون جزء من الدخل والذي يعود إلى اقتصاد الظل لذلك هذه الطريقة تعتمد على بيانات مسح الأسر، ولكن هذا لا يعني الفرق بين الدخل والنفقات صحيح لأن بعض الأسر قد تعطي معلومات وبيانات خاطئة للتهرب من الضرائب مما يؤدي للحصول على نتائج مختلفة عن الواقع، وهناك بعض الأسر تدخر جزء من دخلها وبالتالي لا يكون كامل دخلها موجه للإنفاق (موسى، ٢٠١٦).

#### ٣. طريقة مسح العينات:

هذه الطريقة تقدر حجم اقتصاد الظل من بيانات المسوحات حيث تقوم باختيار مجموعة من الباحثين وتوزيع عليهم مجموعة من الأسئلة الدقيقة ثم تجمع الأجوبة المعتمدة على المعلومات التطوعية وتدقق وتدرس وتعالج، وأهم ما يميز هذه الطريقة أنه ممكن الحصول على معلومات تفصيلية عن هيكل أنشطة اقتصاد الظل وطبيعة العمالة فيه (ميخائيل، ٢٠١٥).

ثانياً: الطرق غير المباشرة:

أشارت ميخائيل (٢٠١٥) إن هذه الطرق تقوم باستخدام مؤشرات اقتصادية وهذه المؤشرات تترك أثر على اقتصاد الظل مثل (إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة، المعاملات، الطلب على النقود، المدخلات المادية):

#### ١. إحصاءات الحسابات القومية:

يقوم هذا المؤشر بتقدير اقتصاد الظل بناء على الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق وهذا على فرض أن الأفراد يحصلون على دخولهم من عدة مصادر لم يتم الإفصاح عنها، حيث يقوم الأفراد بإنفاق هذه الدخول وبذلك تظهر تعاملات اقتصاد الظل في صورة إنفاق ويتم من خلال هذا المؤشر تقدير حجم اقتصاد الظل إما من خلال مقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الفردي أو الدخل والإنفاق على المستوى الكلي وأيضاً تستخدم الفجوة بين الدخل والإنفاق كمؤشر لاقتصاد الظل، وهذا المؤشر يعطي تقدير جيداً.

#### ٢. إحصاءات القوى العاملة:

يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد المنظم ويعد هذا مؤشر على زيادة أنشطة اقتصاد الظل، ووجه انتقاد لهذه الطريقة لأنها تقوم أنه يعتمد على عدد العمالة في الاقتصاد المنظم ومن الممكن أن بعض الأفراد يعملون في الاقتصاد المنظم واقتصاد الظل معاً مما يصعب عملية تقديره باستخدام هذه الطريقة.

### ٣. منهج المعاملات:

هذا المنهج يفترض علاقة ثابتة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم المعاملات وطور من قبل الاقتصادي فيغ (Feige) والذي بنا هذا المؤشر بناءً على معادلة فيشر (Fisher):

$$M*V=P*T$$

حيث أن:

M: كمية النقود

P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة دوران النقود

T: إجمالي حجم المعاملات

وتمثل العلاقة (P\*T) الطلب على النقود أما العلاقة (M\*V) تمثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أي (الرسمي+ غير الرسمي) ويتم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي وتكون سنة الأساس ثابتة عبر الزمن، ومن أهم الانتقادات صعوبة تطبيق هذا المنهج وأيضاً المعلومات والتقديرات حول اقتصاد الظل صعب الحصول عليها وعلى أرقام إجمالي حجم المعاملات وهذا يصعب تحقيقه في المعاملات النقدية.

### ٤. منهج الطلب على النقود:

يقوم هذا المنهج على الارتباط بين الطلب على النقود وزيادة الضرائب واستعمل أول مرة من قبل فيلب كاغان (Philip Cagan) وصور هذا المنهج من قبل فيتو تانزي (Vito) Tanzi والذي يمكن صياغته بالشكل الآتي:

$$\ln(C/M2) = B0 + B1 \ln(1+TW) + B2 \ln(WS/Y) + B3 \ln R_t + B4 \ln(Y/N)_t + u_t$$

$$B1 > 0, B2 > 0, B3 < 0, B4 > 0$$

حيث:

$\ln$ : اللوغاريتم الطبيعي .

$C/M2$ : نسبة المدخرات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع.

$TW$ : معدل متوسط الضريبة (لتعويض التغيرات في اقتصا الظل).

$WS/Y$ : نسبة المرتبات والأجور بالنسبة للدخل المحلي.

$R_t$ : الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار.

$Y/N$ : معدل الدخل الفردي.

إن صفقات اقتصاد الظل في هذا المنهج تتم بشكل مدفوعات نقدية حتى لا يكون أثر للسلطات الضريبية فالزيادة في حجم اقتصاد الظل سببها زيادة في الطلب على النقود، ويعتبر هذا المنهج أحد الطرق المستخدمة بشكل كبير وطبق في العديد من الدول وخاصة دول التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والانتقاد الذي وجه لهذا المنهج أنه يعتمد على التعاملات نقداً وعلى الضريبة فقط مع أنه يوجد عدة عوامل أخرى.

#### منهج المدخلات الماد ٥. منهج المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)

هناك طريقتين لقياس اقتصاد الظل، طريقة كوفمان وكاليبيردا وطريقة ماريا لاكو: أ- طريقة كوفمان وكاليبيردا (The Kaufmann-Kaliberda Methode) يتم قياس اقتصاد الظل في هذه الطريقة من خلال قيمة استهلاك الكهرباء لأنه يعتبر أفضل مؤشر مادي لنشاط الاقتصادي وذلك من خلال الفرق بين نمو الناتج المحلي الرسمي ونمو استهلاك الكهرباء، وانتقدت هذه الطريقة أن جزء صغير من أنشطة



ب- اقتصاد الظل يمكن أن يحتاج جزء من الكهرباء حيث يمكن استخدام مصادر أخرى.

ت- طريقة ماريا لاکو (The Lacko) هذا نموذج آخر يقوم على عدة فرضيات منها:

- هناك جزء من ناتج القطاع الأسري والإنتاج والخدمات غير المسجلة والأنشطة التي يقوم بها الأفراد جمعياً تعتبر ضمن الاستهلاك المنزلي للكهرباء.
- يوجد في كل دولة جزء من استهلاك القطاع الأسري للكهرباء ويستعمل في قطاع اقتصاد الظل.
- يرتفع اقتصاد الظل إذا كان الاستهلاك المنزلي للكهرباء مرتفعاً. وهذه الطريقة تقوم على أساس معادلتين:

$$(1) \ln E_i = a_1 \ln C_i + a_2 \ln PR_i + a_3 G_i + a_4 Q_i + a_5 H_i + u_i$$

$$a_1 > 0, a_2 < 0, a_3 > 0, a_4 < 0, a_5 > 0$$

$$(2) H_i = B_1 T_i + B_2 (S_i - T_i) + B_3 D_i + u_i$$

$$B_1 > 0, B_2 < 0, B_3 > 0$$

حيث أن:

$E_i$ : الاستهلاك المنزلي من الكهرباء.

$C_i$ : الاستهلاك الحقيقي للأسر من الكهرباء دون حصة استهلاك الدولة.

$PR_i$ : السعر الحقيقي لاستهلاك كيلو واط في الساعة من الكهرباء.

$G_i$ : التكرار النسبي لشهور الاستهلاك مع الحاجة إلى التدفئة بالنسبة للدولة.

$Q_i$ : نسبة مصادر الطاقة الأخرى بخلاف الكهرباء إلى مصادر الطاقة الكلية للاستهلاك المنزلي.

$H_i$ : نصيب المنتج في اقتصاد الظل.

$T_i$ : نسبة إجمالي حجم الدخل الشخصي المدفوع، والأرباح المحققة والضرائب على السلع والخدمات.

$S_i$ : نسبة نفقات الرعاية الاجتماعية العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

$D_i$ : متغير وهمي.

$U_i$ : حد الخطأ.

وانتقدت هذه الطريقة لأنها تفترض أن أنشطة اقتصاد الظل متضمنة في الاستهلاك المنزلي للكهرباء في حين أن أنشطة اقتصاد الظل لا تكون موجودة في القطاع المنزلي فقط.

ثالثاً: طريقة النماذج

تساعد هذه الطريقة في توضيح العلاقة بين المتغيرات من خلال مجموعة معادلات رياضية حيث تبين العلاقة الموجودة بين بعض المتغيرات المختلفة وتم استخدام النماذج في العديد من دول التعاون الاقتصادي بسبب اعتبارها أكثر شموله من غيرها لأنها توضح الأسباب التي تؤدي إلى نمو واتساع اقتصاد الظل، وتوضح طبيعة العلاقة التكاملية بين المتغيرات وأيضاً تساعد على إيجاد دالة الربط بين المتغيرات، أما بنسبة لطريقة قياس اقتصاد الظل فهي تتم عن طريق اعتبار اقتصاد الظل متغير غير ملاحظ يقاس بواسطة معادلات يتأثر بها اقتصاد الظل وتعتبر متغيرات ملاحظة ومن هذه المتغيرات الأسباب التي ساهمت في ظهور قطاع اقتصاد الظل والآثار لهذا القطاع، وتم تقسيم النموذج الديناميكي إلى متغيرين: متغير غير ملاحظ، متغير ملاحظ.

وأهم الانتقادات التي وجهت للنموذج أن يجب مراعاة ظروف وخصائص كل دولة عن دولة أخرى وأيضاً عدم ثبات المتغيرات الملحوظة في هذه الطريقة (موسى، ٢٠١٦).

رابعاً: نموذج الطلب على النقود ونموذج الديميك Dymimic المعدل:  
وهذا النموذج يجمع بين نموذج الديميك ونموذج الطلب على النقود وعليه  
انتقاد أن حجم العينة غير ثابتة والخيارات المخصصة غير ثابتة أيضاً (ميخائيل،  
٢٠١٥).

## ٢-٢ الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر اقتصاد الظل على المتغيرات  
الاقتصادية الكلية وفيما يلي عرض لأهم الدراسات:

### ١-٢-٢ الدراسات العربية

دراسة سلمان (٢٠٠٦)، بعنوان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي.

هدف هذا البحث إلى التعرف للمفهوم اقتصاد الظل وإبراز خصائص اقتصاد  
الظل في سورية وتوضيح طرق قياس حجم اقتصاد الظل، واستخدم هذا البحث العدد  
الإجمالي للعاملين وتحليل بيئة هذا القطاع من خلال صفة العمل، أهم النتائج التوجه  
نحو زيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى يساعد على توسع الاقتصاد المنظم وأن  
زيادة الرواتب والأجور يساعد في تقليل نسبة اقتصاد الظل.

دراسة المطيري (٢٠٠٩)، بعنوان قياس حجم الاقتصاد الخفي وآثره على المتغيرات  
الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة  
٥١٣٩٠ (١٩٧٠م) إلى ١٤٣٠ (٢٠٠٩م).

هدفت هذه الرسالة إلى تحليل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الاقتصاد الخفي  
وقياس أثره على المتغيرات الاقتصادية والتعرف على محددات وأبعاد وأنواع  
الاقتصاد الخفي، واستخدم أساليب المحاكاة للواقع التي تستند على الاستدلال

الإحصائي، وأهم النتائج أن التراخي في فهم ومعالجة الاقتصاد الخفي قد ساعد على انتشاره.

**دراسة ملاك (٢٠١٠)، بعنوان إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال.**

هدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ودراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة واستخلاص دروس من تجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، استخدم المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، أهم النتائج أن رغم المجهود الذي بذلته الجزائر في التقليل من حدة البطالة، إلا أن ذلك لم يُعطِ نتائج إيجابية خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشارها في هذا البلد، بالنظر إلى نسبة الفقر والبطالة فيه.

**دراسة نجوم (٢٠١٣)، بعنوان اقتصاد الظل في سورية: حجمه، أسبابه، وآثاره.**

هدف هذا البحث إلى فهم أبعاد ظاهرة اقتصاد الظل ومعرفة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية وتحديد آثارها في تركيبة الاقتصاد السوري وهيكلته وفي طبيعة المجتمع السوري، استخدم البحث طريقتين من الطرق غير المباشرة وهما طريقة تحديد حجم العمالة في القطاع غير المنظم وباستخدام نتائج مسوحات القوة العاملة في سورية وأيضاً طريقة تقدير الفرق بين دخل الأسرة وإنفاقها وفق مسوحات ميزانية الأسرة، أهم النتائج أن العمل الحثيث على الحد من نشاطات اقتصاد الظل وتحويلها ما أمكن إلى نشاطات رسمية مساهمه في تصحيح هيكلية الاقتصاديات المحلية ورفع مستواها وتعزيز مناعتها في وجه الأزمات كما أن العمل على تحويل العمالة غير المنظمة إلى عمالة منظمة من خلال الإجراءات والأنظمة التي تهدف إلى توفير فرص عمل نظامية وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وأيضاً توفير التمويل اللازم لدعم قطاع المنشآت

المتوسطة والصغيرة ومكافحة الفساد وتحسين البيئة الضريبية فكل ذلك من شأنه أن يحد من نشاطات اقتصاد الظل ويعزز فرص تنمية الاقتصاد المحلي.

دراسة شيحان (٢٠١٣)، بعنوان اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب ظاهرة اقتصاد الظل وطرق تحديدها ومعالجاتها وتم تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي للمدة من ١٩٩١-٢٠١١ إذا تبين أن نسب اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي تقل عن مثيلاتها في اغلب الدول، تم استخدام في هذا البحث أسلوب معدل النقود السائلة أي النقود في التداول إلى عرض النقد ويقوم هذا الأسلوب على أساس أن المعاملات تتم في الاقتصاد الرسمي باستخدام النقود المتداولة والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية، أما المعاملات في اقتصاد الظل تم استخدام النقود المتداولة وبناء على ذلك فإن التغيرات في معدل نشاط اقتصاد الظل إلى التغيرات في نشاط الاقتصاد الرسمي يمكن أن تحسب من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود في التداول إلى مجموع عرض النقد، أهم النتائج أن اقتصاد الظل ظهوره يعود إلى قلة فرص العمل المتاحة وزيادة نسبة البطالة وأيضاً ضعف الثقافة حول هذا القطاع إضافة إلى ضعف الرقابة ومتابعة هذا القطاع وممارسته.

دراسة سعود (٢٠١٣)، بعنوان اقتصاد الظل (واقع ملموس وحلول مقترحة) (ليبيا).

هدف هذا البحث إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود اقتصاد الظل وذلك من خلال تعريف مفهوم اقتصاد الظل ومعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والتعرف على الآثار السلبية المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد، أهم النتائج الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة ظاهرة اقتصاد الظل مثل محاربة الرشوة والفساد عن طريق تطبيق الإجراءات والعقوبات الصارمة.

دراسة موسى (٢٠١٤)، بعنوان العلاقة بين اقتصاد الظل والمؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية.

هدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب التي تؤدي لنشوء اقتصاد الظل ونموه وقياس حجم اقتصاد الظل في سورية ومعرفة أثر اقتصاد الظل في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار القومي والاستهلاك القومي والصادرات والواردات وأيضاً قياس مدى مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي، استخدم المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة اقتصاد الظل باستخدام الأسلوب الإحصائي في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS والمؤشرات الإحصائية الأخرى، أهم النتائج يؤثر اقتصاد الظل في مستوى الاستهلاك حيث أن الاستهلاك يزداد مع ازدياد دخل الأفراد نتيجة توسع الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة اقتصاد الظل حيث تبين وجود علاقة طردية بين اقتصاد الظل والاستهلاك كما يؤثر اقتصاد الظل في الصادرات والواردات تبين وجود علاقة طردية بينهما وأيضاً اقتصاد الظل يزداد كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كونه يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي هناك علاقة طردية قوية بين حجم اقتصاد الظل وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة موسى (٢٠١٤)، بعنوان الاقتصاد غير المنظم في سورية الخصائص والأسباب.

هدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الاقتصاد غير المنظم وأهم الأسباب التي أدت لانتشاره في سورية وفي معظم دول العالم ودراسة توزيع العاملين في اقتصاد غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي والنوع الاجتماعي وحسب فئات السن، استخدم أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي لظاهرة الاقتصاد غير المنظم وتحليل البيانات المستمدة من المكتب المركزي للإحصاء ومسوح سوق العمل، أهم النتائج أن الاقتصاد غير المنظم هو اقتصاد فتي حيث أن القسم الأكبر من هم شباب ذروة إنتاجهم ويغلب

على العاملين فيه تدني المستوى العلمي فأغلبيتهم من حملة الشهادة الابتدائية وما دون كما أن نسبة اليد العاملة المذكورة في الاقتصاد غير المنظم أكبر من نسبة اليد العاملة المؤنثة وذلك حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة وأن ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد نتيجة ارتفاع أسعار العقارات وأيضاً التسرب من المدارس من العوامل المؤدية لانتشار أنشطة الاقتصاد غير المنظم بالتالي تدني المستوى التعليمي والثقافي والفساد الإداري يمثل احد أهم جوانب الاقتصاد غير المنظم.

دراسة ميخائيل (٢٠١٥)، بعنوان اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه (دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آثار اقتصاد الظل وخصائصه وإبراز مدى الثروة المادية الموجودة في اقتصاد الظل، واستخدم المنهج الوصفي لتوصيف ظاهرة اقتصاد الظل كما تم الاعتماد على أسلوب المقارنة للمقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب في بعض الدول، أهم النتائج تعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي ولكن أهمها عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة وتدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي تعتبر ظروف بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد وتبين أن الحد من ظاهرة الفقر لن يكون ممكناً دون دعم الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وتدعيم القائم بها.

دراسة موسى (٢٠١٦)، بعنوان اقتصاد الظل وأثره على حسابات الدخل القومي في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف اقتصاد الظل والاهتمام به في سوريا خلال فترة الثمانين، واستخدم في هذه الدراسة نموذج قياسي لحساب وتقدير حجم اقتصاد الظل في

سورية، أهم النتائج أن الجهات الحكومية تتحمل الدور الأكبر في تنامي اقتصاد الظل وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان العمل بالنظر إلى النمو المتزايد للسكان كما يؤثر اقتصاد الظل سلبياً على حسابات الدخل القومي وذلك لعدم إدخال جزء من الدخل الاقتصادي إلى الحسابات وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي وأيضاً يؤدي زيادة حجم اقتصاد الظل إلى فقدان في الحصيلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي مما يؤدي إلى أن الإيرادات الحكومية ستقل وعجز الميزانية العامة سوف يزيد وتؤدي زيادة الواردات على الصادرات إلى عجز في الميزان التجاري ويغطي الفرق بتحويلات نقدية من الخارج والتي تؤدي لتوازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

دراسة إسماعيل (٢٠١٦)، بعنوان دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان دراسة حالة محلية بور تسودان للفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠٥).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي، وكذلك التعرف على حجم ونسبة أنشطة اقتصاد الظل في محلية بور تسودان، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لإعطاء خلفية عن نشأة وتطور اقتصاد الظل، والمنهج الوصفي التحليلي (منهج دراسة الحالة) وأيضاً المنهج الإحصائي، واعتمدت الدراسة في بياناتها على المصادر الأولية والمتمثلة في الاستبيان والمقابلات الشخصية والمصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والتقارير والنشرات والبحوث والدوريات، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل غير الرسمي يلعب دوراً هاماً في اقتصاد الولاية والمحلية من خلال زيادة الناتج المحلي وقد ساهم هذا القطاع في البطالة المحلية.



## ٢-٢-٢ الدراسات الأجنبية

دراسة (٢٠١٥) Vlachaki, M بعنوان: (Shadow economy and economic growth in Romania. Cons and pros).

تبحث هذه الدراسة في قياس تأثير اقتصاد الظل على إيرادات الضرائب غير المباشرة لمجموعة من الدول تتكون من ١٢٥ دولة للفترة ٢٠١١-١٩٩٠. تم إجراء التحليل مع وبدون تضمين إيرادات ضرائب التجارة الدولية في (إجمالي) الإيرادات الضريبية غير المباشرة من أجل فصل أي تأثير لتحرير التجارة. في كلتا الحالتين، أشارت النتائج إلى أن حجم اقتصاد الظل يزيد من نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، طالما لا يتجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي لقيمة القطع، عندما يتجاوز حجم اقتصاد الظل هذا المستوى، فإن أي زيادة أخرى تؤثر على الضرائب غير المباشرة بشكل سلبي. وجاءت هذه النتائج متوافقة مع التنبؤات المقدمة في الإطار النظري لهذه الدراسة.

دراسة (٢٠١٥) Zaman and Goschin بعنوان: (The Impact of the Shadow Economy on Indirect Tax Revenues).

أشارت الدراسة إلى أن اقتصاد الظل يمثل ظاهرة معقدة، نظرا لارتباطه بالعديد من الجوانب السلبية والآثار غير المرغوب على الاقتصاد والمجتمع، على الرغم من وجود بعض الآثار الإيجابية، حيث يوفر اقتصاد الظل الحماية الذاتية الاجتماعية والحلول البديلة للبطالة وعدم كفاية الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد الرسمي. لذلك قد تكون محاولة تحليل اقتصاد الظل بالاعتماد على مؤشر واحد فقط مضللة، لذلك قامت هذه الدراسة بتطوير مؤشر مركبي جديد من اقتصاد الظل يتضمن ثلاثة مؤشرات ذات صلة به للاقتصاد الروماني، خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢. وتم إدخال المؤشر المستخدم لقياس اقتصاد الظل في النموذج القياسي من أجل تقييم تأثيره على النمو الاقتصادي في رومانيا. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة تكاملية بين

اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي في رومانيا، مما يعني بأن اقتصاد الظل يرتبط باستمراره بالاقتصاد الرسمي.

**دراسة (٢٠١٧) Hassan M بعنوان: (The impact of the shadow economy on aid and economic development nexus in Egypt).**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير اقتصاد الظل على التنمية الاقتصادية والمساعدات في مصر من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠١٣. نظرا لمحدودية الدراسات التي ركزت على العلاقة بين المساعدات والتنمية بالنسبة لحالة مصر لذلك بقية العلاقة بين هذه المتغيرات غير محسومة. وتضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات اختبار تقاطع اقتصاد الظل بشكل غير مباشر على العلاقة بين المساعدات والتنمية الاقتصادية في مصر. ولتحقيق هذا الهدف، تم تطبيق منهجية المربعات الصغرى المعدلة FMOLS. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن اقتصاد الظل لديه تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية وتأثير متناقص على فعالية المساعدات. لأن تأثير التغيير في حجم المساعدات على الدخل مشروط بحجم اقتصاد الظل في مصر. لذلك الوجود المستمر لاقتصاد الظل يعتبر تحد كبير لصانعي السياسات الاقتصادية بسبب تأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية وعلى فعالية المساعدات.

**٢-٣ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

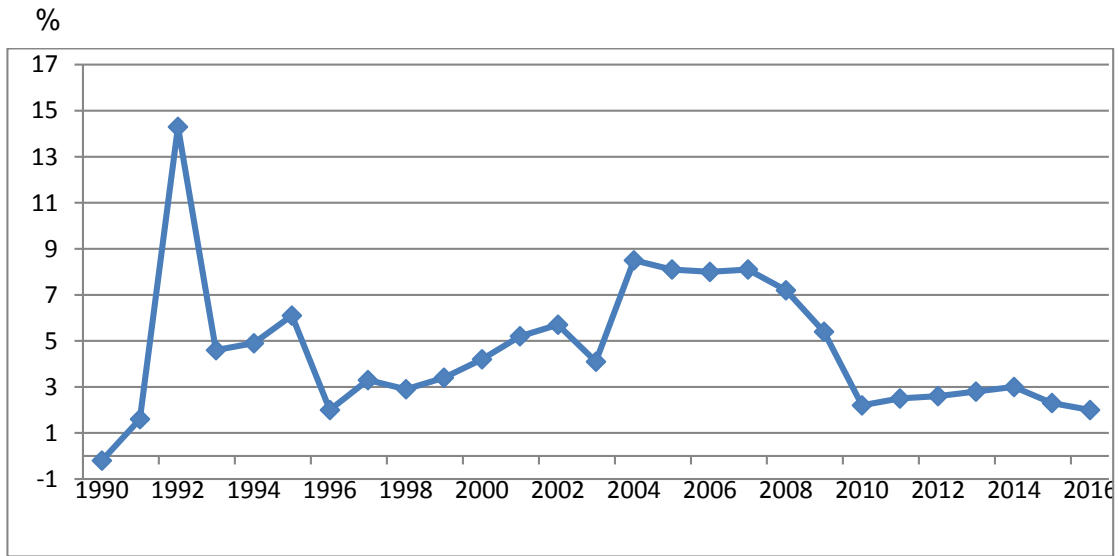
جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوع في غاية الأهمية للاقتصاد الأردني وهو أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، وتحاول هذه الدراسة بصفتها حسب علم الباحثة أول دراسة أجريت على الاقتصاد الأردني تبحث في هذا الموضوع أن تخدم بنتائجها وتوصياتها للاقتصاد الأردني. بالتالي تميزت هذه الدراسة بأنها أول دراسة أجريت عن الاقتصاد الأردني وتناولت فترة زمنية حديثة لدراسة أثر اقتصاد الظل على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## الفصل الثالث

### اقتصاد الظل في الأردن

#### ١-٣ أهم مؤشرات الاقتصاد الأردني

يعد الأردن من الدول النامية التي تعاني من بعض التحديات التي أدت إلى ضعف الاقتصاد الأردني والتي تتمثل بمحدودية الموارد والهجرة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المناطق المجاورة وظهور بعض الأزمات المالية والاقتصادية إضافة إلى العجز في الميزانية، والذي يحد من القدرة على استخدام السياسات الاقتصادية بشكل يدفع عجلة التنمية ويعرض الجزء الآتي من الدراسة لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٦) بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقارير البنك المركزي.



#### شكل رقم (١) معدل النمو الاقتصادي في الأردن

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (أعداد مختلفة).

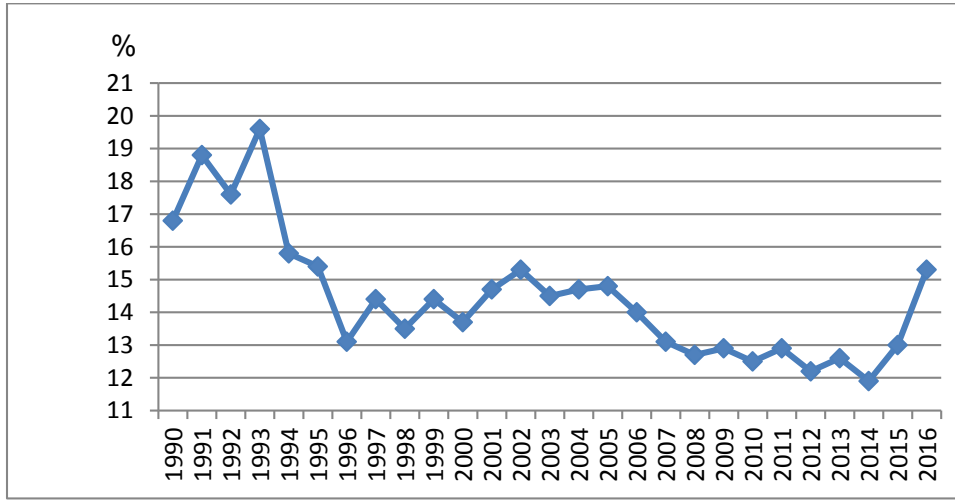
يشير الشكل رقم (١) إلى أن معدلات النمو الاقتصادي السنوي في الأردن

خلال فترة (١٩٩٠-٢٠١٦) تراوحت بين ٠,٢٪ - إلى ١٤,٣٪ بمتوسط بلغ ٤,٦٪.

وبالرجوع إلى هذه الأرقام بشيء من التفصيل، يلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٢ كان مرتفع بشكل ملحوظ بسبب عودة الأردنيين من الكويت حيث بلغ ١٤,٣% في حين انخفض في عام ١٩٩٣ ليصبح ٤,٦% حيث تراخى النمو في هذه السنة بسبب الحالة التي سادت في المملكة وبعض الظروف التي شهدتها الأسواق التصديرية واستمر النمو الاقتصادي في الثبات تقريباً لسنة ١٩٩٦ والذي شهد انخفاض حاد في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ ٢% والذي يعتبر أقل معدل نمو خلال فترة الدراسة وهذا بسبب تضافر العديد من العوامل الإقليمية التي أثرت على الاقتصاد الأردني بعد ذلك عاد معدل النمو الاقتصادي للارتفاع التدريجي حتى عام ٢٠٠٣ قبل أن يعود للانخفاض بسبب الآثار السلبية للتطورات الإقليمية والانعكاسات السلبية التي أثرت على الاقتصاد الأردني.

بعد ذلك ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نتيجة جهود التصحيح الاقتصادي الذي قامت به المملكة وتهيئة البيئة التشريعية الملائمة للنشاط الاقتصادي، قبل أن يعود للانخفاض في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي لدى أبرز الشركات مما أدى إلى هبوط الصادرات السلعية وتأثير تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٤) انخفض النمو الاقتصادي نتيجة التداعيات التي فرضتها التطورات الاجتماعية والسياسية في المنطقة وتدفق أعداد من اللاجئين السوريين إلى الأردن بالإضافة إلي تكرار انقطاع الغاز كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤ ارتفع النمو الاقتصادي بنسبة قليلة بسبب جهود الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة وتمكين الاقتصاد التجاوب بمرونة مع التداعيات السلبية، بعد ذلك تراجع

النمو الاقتصادي إلى أن وصل لأقل نسبة بمقدار ٢٪ في عام ٢٠١٦ وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية في دول الجوار.



الشكل رقم (٢): معدل البطالة

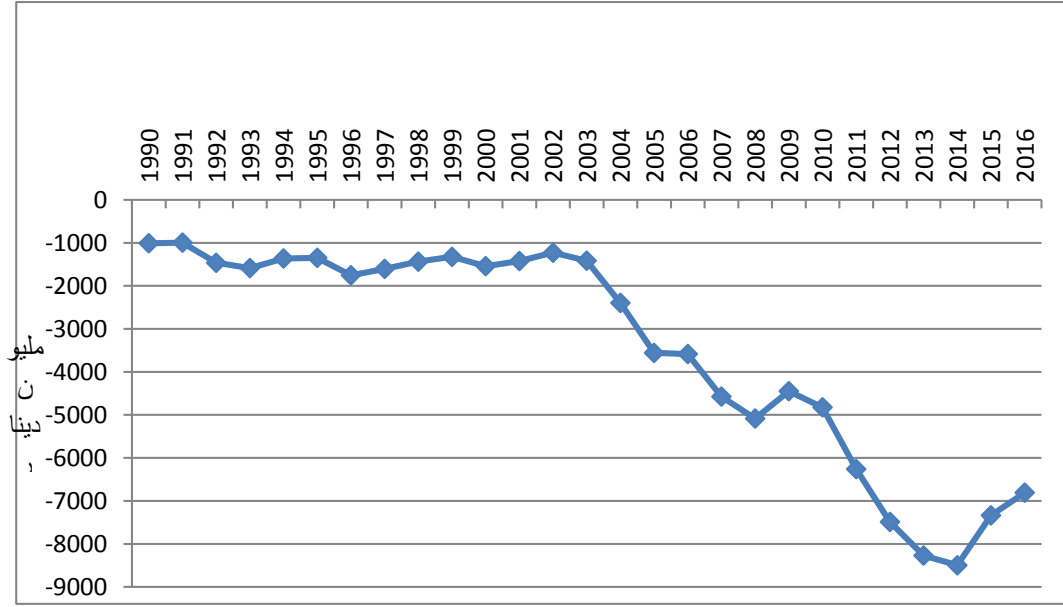
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (أعداد مختلفة).

أما نسبة البطالة في الأردن يشير الشكل رقم (٢) إلى معدل البطالة في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع عام ١٩٩٣ ليصل إلى ١٩,٦% وتعتبر هذه أعلى نسبة خلال فترة الدراسة. وبالرجوع إلى الإحصائيات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) يلاحظ أن في بداية الفترة كان معدل البطالة مرتفع وأستمر في الارتفاع لسنة ١٩٩٣ حيث وصل إلى أعلى معدل خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل البطالة ١٩,٦%. ويعزى هذا الارتفاع كما أشار تقرير البنك المركزي إلى تعرض الاقتصاد الأردني لأزمة اقتصادية حادة واندلاع حرب الخليج الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة، بعد ذلك بدأ معدل البطالة في الانخفاض خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠) بسبب السياسات الرامية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية وتعزيز القدرات الإنتاجية وتنفيذ الحكومة للعديد من الإجراءات والتدابير التي ساهمت بزيادة التوظيف من خلال قيام الحكومة بخطة وطنية للتدريب والتأهيل بما يحتاجه

سوق العمل ومن خلال استحداث تخصصات جديدة يحتاجها سوق العمل وتعزيز مناخ الاستثمار ورفع مستوى مشاركة الأفراد الأردنيين في سوق العمل وأيضاً ساهمت الحكومة بالعديد من البرامج منها صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة وبرامج العناية بالأيتام والإعاقات وتوفير قروض إنتاجية وتجارية كل هذه الأمور ساهمت في خفض مستوى البطالة لهذه الفترة من الدراسة.

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) استمر معدل البطالة في مستويات منخفضة نسبياً وذلك بسبب انتعاش قطاع المطاعم والفنادق بزيادة اللجوء السوري إلى الأردن حيث وصل معدل البطالة إلى أقل معدل في عام ٢٠١٤ حيث بلغ ١١,٩ وذلك بسبب الاهتمام بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قدم البنك الوطني القروض لتمويل هذه المشاريع مما زاد في فرص العمل، في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ عاد معدل البطالة للارتفاع بسبب عدم تمكن الاقتصاد الأردني من توفير فرص عمل كافية للمواطنين وزيادة العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني وأيضاً بسبب معاناة سوق العمل من ضعف في موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات السوق في عام ٢٠١٦ حسب ما ذكر في تقرير البنك المركزي.

ومن المؤشرات المهمة للاقتصاد الأردني الميزان التجاري حيث يعاني الأردن من عجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم المستوردات بالمقارنة مع الصادرات الوطنية نظراً للاعتماد على السلع الأجنبية لتلبية الاحتياجات المحلية ويوضح الشكل رقم (٣) بيانات الميزان التجاري الأردني خلال فترة الدراسة يلاحظ من الشكل التالي أن قيمة الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) كانت مستقرة حيث تراوحت بين ١٠٠٠- و ٢٠٠٠- مليون دينار أردني، بعد ذلك شهدت قيمة العجز في الميزان التجاري ارتفاعاً ملحوظاً بدايةً من عام ٢٠٠٤ بسبب انخفاض الصادرات وخصوصاً للدول المجاورة نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة، بالإضافة إلى زيادة قيمة المستوردات نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشتقات النفطية.



### الشكل رقم (٣) الميزان التجاري الأردني

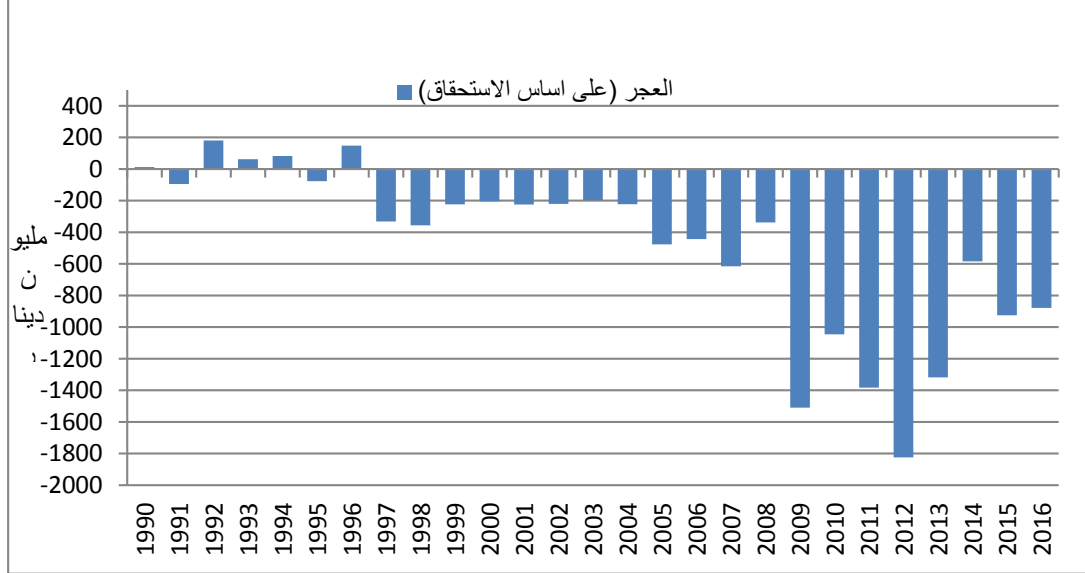
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (أعداد مختلفة).

حيث يعزى تقرير البنك المركزي الزيادة في عجز الميزان التجاري خلال

الفترة

(٢٠١٢-٢٠١٤) إلى ارتفاع المستوردات من المشتقات النفطية من أجل تعويض التراجع في تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية وأيضاً تراجع الصادرات بسبب تأثرها بضعف الطلب العالمي وتداعيات الأزمة السورية وتراجع وفر التحويلات حيث وصل العجز في الميزان التجاري عام ٢٠١٤ إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ٨٤٩٥,٦ - مليون دينار أردني، في حين انخفض العجز في الميزان التجاري خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ساهم في انخفاض فاتورة المستوردات من الطاقة.

هذا ولا يعتبر العجز في الميزان التجاري العجز الوحيد في الأردن حيث تعاني الموازنة العامة أيضاً من عجز مزمن في الموازنة العامة كما هو موضح الشكل رقم (٤) خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم (٤) العجز في الموازنة العامة (على أساس الاستحقاق)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (أعداد مختلفة).

شهدت معظم سنوات الدراسة عجزاً مزماً في الموازنة العامة للحكومة باستثناء بعض السنوات في بداية الفترة، حيث يلاحظ تزايد حجم العجز بشكل ملحوظ ابتداءً من عام ٢٠٠٤ حيث تراوح بين ٢٣٩٥.١ - مليون دينار أردني و ٥٠٨٤,٤ - مليون دينار أردني وبمتوسط بلغ ٣٨٣٩,٠٦ - مليون دينار أردني في حين شهدت الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩) زيادة في عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وبعض التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في بعض الدول المجاورة وزيادة أسعار النفط من جهة أخرى، واستمر العجز



بالارتفاع ليصل في سنة ٢٠١٢ إلى مستوى قياسي بلغ -١٨٢٤ مليون دينار أردني وذلك بسبب تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وتراجع تدفق الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط.

بعد عام ٢٠١٢ اتجه العجز للانخفاض بسبب التزام الحكومة بالإصلاحات المالية في إطار البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي، حيث شهد عام ٢٠١٤ تراجع العجز بشكل ملحوظ وذلك بفضل استمرار الحكومة بالإصلاحات المالية ضمن إطار البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي في حين عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ ارتفع العجز في الموازنة العامة للحكومة لعدة أسباب منها تباطؤ النمو الاقتصادي والقروض المكفولة لكل من شركة الكهرباء والمياه.

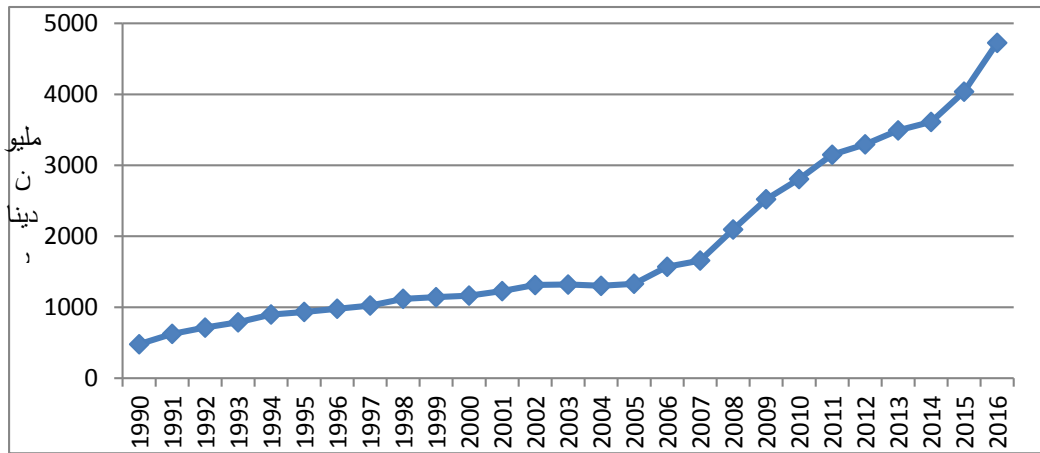
بناءً على الأشكال السابقة يلاحظ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العجز في الموازنة الحكومية وارتفاع نسبة البطالة والعجز المزمّن في الميزان التجاري بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المجاورة كل ذلك ساهم في خلق العديد من المشاكل الاقتصادية للاقتصاد الأردني.

### ٣-٢ اقتصاد الظل في الأردن

يعرض هذا الجزء من الدراسة لمحة عن اقتصاد الظل في الأردن والعلاقة بين اقتصاد الظل وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإيرادات الضريبية، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي) من خلال التحليل الوصفي للرسوم البيانية واعتمد هذا الجزء على مجموعة من البيانات والتي تم الحصول عليها من مصادرها المختلفة والمتمثلة بالبنك المركزي الأردني وصندوق النقد الدولي.

يشير الشكل رقم (٥) إلى قيمة اقتصاد الظل في الأردن خلال الفترة الدراسية حيث نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة اقتصاد الظل بدأت بقيم منخفضة واستمرت بالارتفاع حتى وصلت عام ١٩٩٨ إلى ١١١٨,٠٤ مليون دينار أردني، وأن قيم

اقتصاد الظل استمرت بالارتفاع خلال فترة الدراسة حيث شهدت الفترة (٢٠١٦-) ٢٠٠٥ زيادة ملحوظة في قيم اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت خلال فترة الدراسة حيث تراوحت بين ١٣,٤٤% و ٢١,١٢% قبل أن تصل إلى ١٧,٢٢% عام ٢٠١٦. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٨ إلى انخفاض نسبة اقتصاد الظل في الأردن.



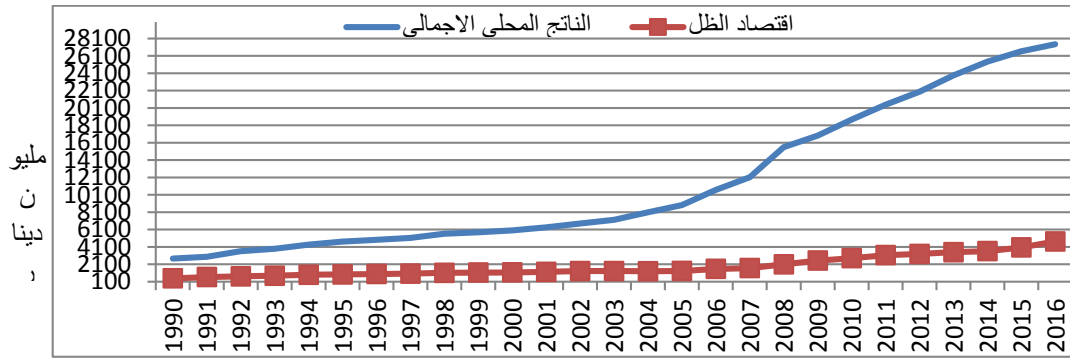
الشكل رقم (٥) حجم اقتصاد الظل

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي

(Medina & Schneider, 2018)

يوضح الشكل رقم (٦) تطور اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الجارية خلال الفترة السنوية (١٩٩٠-٢٠١٦).



الشكل رقم (٦) العلاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

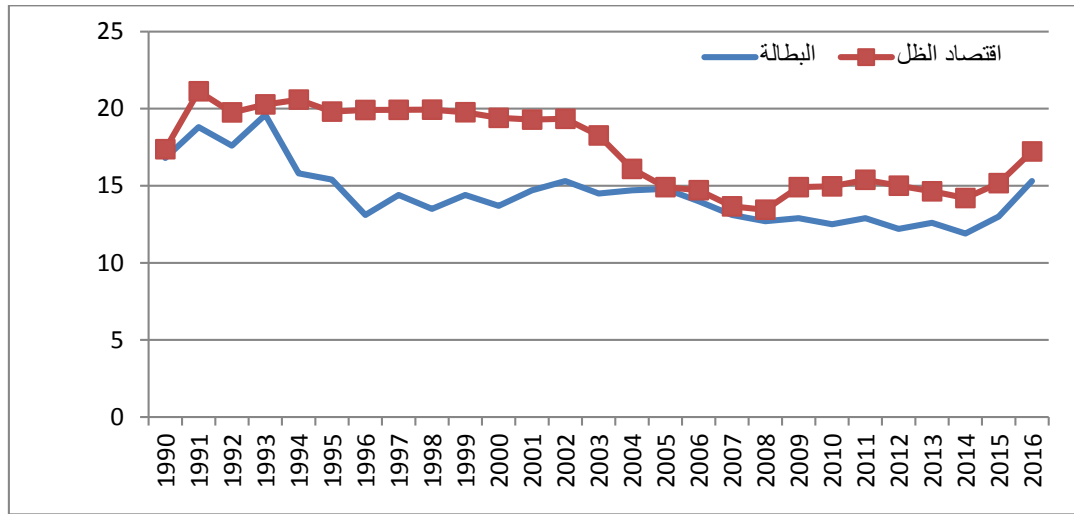
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي

(Medina & Schneider, 2018)

حيث نلاحظ من الشكل رقم (٦) أن الناتج المحلي الإجمالي واقتصاد الظل يتحركان بنفس الاتجاه تقريباً مما يعني وجود علاقة طردية بين حجم اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن اقتصاد الظل قد يوفر بعض متطلبات الاقتصاد الرسمي بالإضافة إلى دوره في توفير التدريب والتعليم للعمالة الذي بدوره يساعد على زيادة النمو الاقتصادي إذا ما انتقلت هذه العمالة للعمل في الاقتصاد الرسمي، كما يمكن إعادة تشغيل وأنفاق الأموال المتولدة في اقتصاد الظل على الاقتصاد الرسمي.

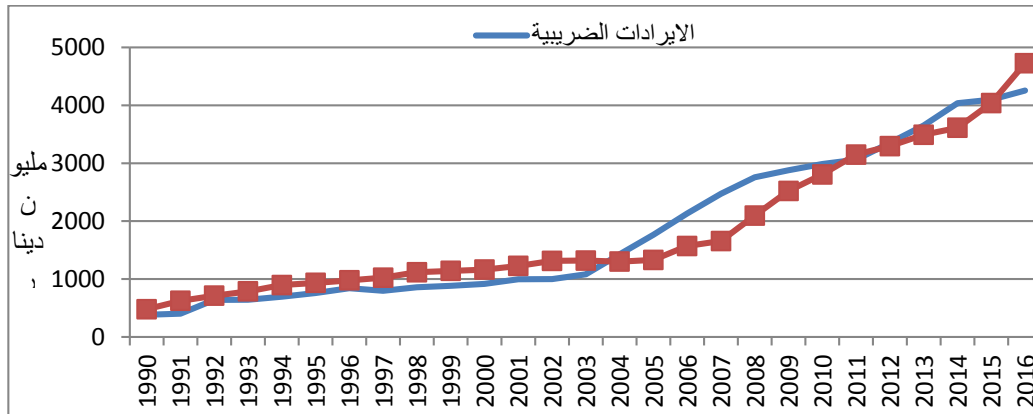
في حين يشير الشكل رقم (٧) إلى العلاقة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة في الأردن والذي يظهر منه وجود علاقة عكسية ليس دائماً وإنما أحياناً بين معدل البطالة

ونسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لأن المتغيرين يسيران باتجاه معاكس وهذا يعني أن اقتصاد الظل ساعد في الحد من مشكلة البطالة.



#### الشكل رقم (٧) العلاقة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة في الأردن

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات صادرة من دائرة الإحصاءات العامة. أخيراً يشير الشكل رقم (٨) إلى العلاقة بين حجم اقتصاد الظل والإيرادات الضريبية في الأردن خلال فترة الدراسة، حيث يتضح من الشكل وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية وحجم اقتصاد الظل مما يعني زيادة الضريبة تعد سبباً للجوء إلى اقتصاد الظل وبالتالي زيادة حجم اقتصاد الظل في الأردن.



الشكل رقم (٨) العلاقة بين حجم اقتصاد الظل والإيرادات الضريبية في الأردن خلال فترة الدراسة المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صادرة عن تقارير البنك المركزي.

هذه العلاقات الوصفية بين متغيرات الدراسة من خلال الرسوم البيانية لا تحدد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات بمعنى من هو المتغير المسبب للمتغير الأخرى، وهذا ما نسعى لتحقيقه في الفصل الآتي والذي يتضمن المنهجية والتحليل القياسي للعلاقات بين متغيرات الدراسة.

## الفصل الرابع

### التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

#### ٤-١ المقدمة

يعرض هذا الفصل المنهج المستخدم في الدراسة بالإضافة إلى تعريف المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها واستخدامها في النماذج القياسية وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم أدرجها من أجل اختبار فرضيات الدراسة والتوصل لمجموعة من التوصيات.

#### ٤-٢ مصادر جمع البيانات

وتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والتي تتعلق بالكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال منشورات البنك المركزي الأردني والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ومنشورات دائرة الإحصاءات العامة وصندوق النقد الدولي.

#### ٤-٣ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

**حجم اقتصاد الظل الحقيقي (RSE):** حيث تم حسابه باستخدام نموذج المؤشرات المتعددة/الأسباب المتعددة ( Multiple Indicators, Multiple Causes ) approach MIMIC) والذي يعتبر من نماذج العلاقة الهيكلية المستقلة خطيا حيث يعتبر هذا النموذج اقتصاد الظل متغير ناجم عن مجموعة من المتغيرات من جهة ويؤثر على متغيرات أخرى من جهة ثانية، وتم تحويله للصيغة الحقيقية باستخدام أسعار ١٩٩٤ كأسعار سنة الأساس.

**الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP):** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة وعادة تكون هذه الفترة سنة. والتي تم قياسها بأسعار عام ١٩٩٤ كأسعار سنة الأساس وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لها.

**الإيرادات الضريبية الحقيقية (RTR):** تتألف الإيرادات الضريبية من الضرائب التي تجمعها الدولة عن طريق الضرائب القانونية والتي تم تقسيمها إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. وتم تحويلها إلى القيمة الحقيقية من خلال قسمتها على مؤشر الأسعار بافتراض سنة الأساس ١٩٩٤ واستخدام اللوغاريتم الطبيعي لها.

**معدل البطالة (WR):** تم حساب معدل البطالة من خلال قسمة عدد المتعطلين عن العمل على قوة العمل.

#### ٤-٤ الأساليب الإحصائية

لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية القبلية مثل اختبار استقرار البيانات وذلك بهدف الوصول إلى المنهجية المناسبة لبيانات الدراسة التي تخدم هدفها. ويعرض الجزء الآتي لمحة عن هذه الاختبارات:

#### ٤-٥ اختبار سكون السلاسل الزمنية

أشارت العديد من الدراسات القياسية أمثال دراسة ( Stock and Watson, ١٩٨٨)، ودراسة (Plosser & Nelson, 1982)، ودراسة (Yule, 1962)، إلى أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومعظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (تتضمن جذر الوحدة) مما يؤدي إلى ظهور تظاهرات الانحدار الزائف إذا ما تم استخدام هذه البيانات لذلك يجب علينا أن نتأكد أولاً من استقرار هذه المتغيرات قبل استخدامها.

ويمكننا استخدام اختبار جذر الوحدة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث تنص الفرضية الصفرية على احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة بمعنى أنه (غير مستقر) ويتم اختبار هذه الفرضية -ADF (Augmented Dickey Fuller) وعليها بالرفض أو القبول باستخدام العديد من الاختبارات ومن أشهرها اختبار ديكي فولل الموسع ADF فإذا كانت القيمة المحسوبة (المطلقة) لاختبار ADF أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة مما يعني أن المتغير مستقر عند المستوى، أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $t$  أقل من القيمة الجدولية يتم إعادة الاختبار مع أخذ الفرق الأول حتى يتم الوصول إلى حالة سكون السلسلة الزمنية. (Gujarati & Porter, 2009).

ويعرض الجدول التالي رقم (١) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة:

#### جدول رقم (١) نتائج اختبار (ADF) لجذور الوحدة

المتغيرات	اختبار ADF	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	استقرار
LOG(RSE)	عند المستوى	4.237	-1.954	غير مستقر
	الفرق الأول	-2.484	-1.955	مستقر
LOG(RGDP)	عند المستوى	6.292	-1.954	غير مستقر
	عند الفرق الأول	-2.016	-1.955	مستقر
LOG(RTR)	عند المستوى	2.682	-1.954	غير مستقر
	عند الفرق الأول	-3.972	-1.955	مستقر
WR	عند المستوى	-0.470	-1.954	غير مستقر
	عند الفرق الأول	-7.104	-1.955	مستقر
SH	عند المستوى	-0.186	-1.954	غير مستقر
	عند الفرق الأول	-5.793	-1.955	مستقر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

\* تم تحديد القيم الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪.



\* تم اختيار الإبطاء المناسب للإلغاء الارتباط الذاتي في نموذج ADF، بناءً على القيمة الدنيا لاختبار ADF.

تبين من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في الجدول رقم (1) احتواء جميع المتغيرات على جذر الوحدة عندما تم اختبارها على المستوى.

حيث تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة عند مستوى دلالة إحصائية 5%. لذلك تم إعادة الاختبار لمتغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول لها وأشارت النتائج إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة إحصائية 5% مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الأول، بمعنى إن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) I لذلك يجب اختبار التكامل المشترك وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا ما تم تطبيقه بالجزء الآتي من الدراسة.

#### ٤-٦ اختبار التكامل المشترك Co-integration Test:

يعتبر اختبار التكامل المشترك من الأدوات المهمة خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، وأيضاً يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات، وهو يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية وذلك من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، ومن منظور اقتصادي هناك بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذلك عند إجراء اختبار التكامل المشترك لا بد أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة كما هو في بيانات هذه الدراسة، وعند معرفة هذه الرتبة تأتي الخطوة التالية والتي يتم من خلالها التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك.

ويوجد العديد من اختبارات التكامل المشترك من أهمها اختبار (Juselius and Johansen) الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood (FIML) التي تعتبر كل المتغيرات في النموذج على أنها متغيرات داخلية، ويتم تطبيق هذا الاختبار من خلال المعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

حيث تشير (Π) إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار بالرمز  $r$  لرتبة هذه المصفوفة، وتحدد  $r$  عدد متجهات التكامل المشترك في حالة  $0 < r < 1$  فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتي  $(\alpha, \beta')$ ، أي  $\beta' = \alpha \Pi$  و  $\beta$  تمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل، ويفترض أن تكون متكاملة من الرتبة الأولى، لذلك يتم استخدام قيم الفروق الأولى للمتغيرات في نموذج VAR (Vector Autoregressive) حيث تمثل  $\alpha$  مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ وهي التي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل في حين تمثل  $\beta'$  مبدلة المصفوفة  $\beta$ ، ويتم اختيار فرضية التي تقوم على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة في Johansen and Juselius عند مستوى معنوية معين حيث إذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدولية، يتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وأن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل.

(Engel and Granger, 1987)

ويعرض الجزء الآتي نتائج اختبار التكامل المشترك لنماذج الدراسة.

## ١. نموذج لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حيث تم تقدير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدلاله لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي.

$$\text{Log (RGDP)} = f (\text{Log (RSE)})$$

ويعرض الجدول التالي رقم (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك لهذه العلاقة:

جدول رقم (٢) اختبار التكامل المشترك لأثر لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي

على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Prob.	Max-Eigen Statistic	Prob.	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
0.0004	26.155	0.000 2	29.387	0.649	None
0.0722	3.232	0.072 2	3.232	0.121	At most 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

يشير الجدول رقم (٢) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة لوغاريتم

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبناءً على اختبار (Max Eigen Value Test) و

(Trace Test) تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل

المشترك عند مستوى دلالة ٥% مما يعني وجود التكامل المشترك بين لوغاريتم حجم

اقتصاد الظل الحقيقي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبناءً على النتائج في الجدول رقم (٢) حصلنا على المعادلة الآتية التي تبين أثر حجم لوغاريتم اقتصاد الظل الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$$\text{Log (RGDP)} = 1.482 \text{Log (RSE)} \dots\dots\dots(1)$$

(31.532)

\* القيم داخل الأقواس عبارة عن t المحسوبة.

\* تم تحديد الشكل المناسب لمتجه التكامل المشترك بدون مقطع عامودي.

حيث تشير المعادلة رقم (١) إلى وجود علاقة طردية بين لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن مما أن يعني اقتصاد الظل يساعد على زيادة النمو الاقتصادي بسبب توفيره التدريب والتعليم للعمالة بالإضافة إلى إعادة تشغيل أو إنفاق النقود المتولدة من اقتصاد الظل على القطاع الرسمي، كما يتمتع اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥٪، حيث أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من t الجدولية والبالغة (٢,٠٥٥٥).

## ٢. نموذج لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية.

حيث تم تقدير لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية بدلالة لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي.

$$\text{Log(RTR)} = f(\text{Log(RSE)})$$

جدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك لأثر لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية.

Prob.	Max-Eigen Statistic	Prob.	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
0.0252	21.403	0.0076	31.982	0.639	None
0.1033	10.578	0.1033	10.578	0.396	At most 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية وبناءً على اختبار (Max Eigen Value Test) و (Trace Test) تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة ٥٪ مما يعني وجود التكامل المشترك بين لوغاريتم حجم اقتصاد الظل ولوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية.

وحسب النتائج من الجدول رقم (٣) حصلنا على المعادلة الآتية التي تبين أثر لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية:

$$\text{Log (RTR)} = -0.879\text{Log (RSE)} + 0.073\text{TREND (91)}$$

.....(2)

(٠,٨٦٧)

(١,٨٧٢)

\* القيم داخل الأقواس عبارة عن t المحسوبة.

\*\* تم تحديد الشكل المناسب لمتجه التكامل المشترك مع متجه زمني وبدون مقطع عامودي.

تشير المعادلة رقم (٢) إلى وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي ولوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية في الأردن حيث أن زيادة حجم اقتصاد الظل يقلل من الإيرادات الضريبية بالتالي أن من أهم أسباب اللجوء لاقتصاد الظل هو التهرب الضريبي، كما يتمتع معامل اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥% حيث أن القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من t الجدولية والبالغة (٢,٠٥٩٥).

### ٣. نموذج معدل البطالة

حيث تم تقدير معدل البطالة بدلالة نسبة اقتصاد الظل للنتاج المحلي الإجمالي.

$$WR=f(SH)$$

جدول رقم (٤) اختبار التكامل المشترك لأثر نسبة اقتصاد الظل على معدل البطالة

Prob.	Max-Eigen Statistic	Prob.	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
0.000	37.829	0.000	48.813	0.985	None
0.089	10.984	0.089	10.984	0.665	At most 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

يشير الجدول رقم (٤) إلى نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة معدل البطالة وبناءً على اختبار (Max Eigen Value Test) و (Trace Test) تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة ٥%، مما يعني وجود التكامل المشترك بين نسبة اقتصاد الظل ومعدل البطالة. وبالرجوع إلى النتائج بالجدول رقم (٤) توصلنا إلى المعادلة الآتية التي تبين أثر نسبة اقتصاد الظل على معدل البطالة.

$$WR=30.97-1.276SH \dots\dots\dots(3)$$

(٢١,٩٦٥) (١٣,٢٩٢)

\* القيم داخل الأقواس عبارة عن  $t$  المحسوبة.

\* تم تحديد الشكل المناسب لمتجه التكامل المشترك مع مقطع عامودي.

يتضح من المعادلة رقم (٣) وجود علاقة عكسية بين نسبة اقتصاد الظل للنتائج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الأردن، حيث أن زيادة نسبة اقتصاد الظل تقلل من معدل البطالة، وهذا يعني أن اقتصاد الظل ساعد على الحد من مشكلة البطالة نتيجة تشغيل جزء من الأشخاص المتعطلين عن العمل، كما يتمتع معامل نسبة اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥٪، حيث أن القيمة المطلقة ل  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية والبالغة (٢,٠٥٩٥).

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### ٥-١ النتائج

- تبين من النتائج وجود علاقة طردية بين لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن حيث بلغ معامل اقتصاد الظل الحقيقي في معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١,٤٨٢) ويتمتع اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥٪.
- تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم حجم اقتصاد الظل الحقيقي ولوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية في الأردن وبلغ معامل اقتصاد الظل الحقيقي في معادلة الإيرادات الضريبية الحقيقية (٠,٨٧٩-) ويتمتع معامل اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥٪.
- يظهر من النتائج وجود علاقة عكسية بين نسبة اقتصاد الظل للنتائج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الأردن حيث كانت قيمة معامل نسبة اقتصاد الظل في معادلة معدل البطالة (١,٢٧٦-) ويتمتع معامل اقتصاد الظل بالمعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة ٥٪.

#### ٥-٢ التوصيات

- بالاعتماد على النتائج توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها:
١. توصي الدراسة بتشديد الرقابة والتدقيق على أنشطة اقتصاد الظل من خلال عمل حملات تفتيش بشكل مفاجئ وفرض قوانين وعقوبات صارمة على المتهربين ضريبياً والتهرب الجمركي.
  ٢. إنشاء دراسات توعية من أجل تطوير البرامج والمناهج التدريبية للقطاع الأمني المختص بعمليات مكافحة أنشطة اقتصاد الظل.



توصي الدراسة بمزيد من الأبحاث والدراسات حول ظاهرة اقتصاد الظل نظراً لقلّة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وتحسين البيانات والإحصائيات اللازمة لتسهيل إجراء هذه الأبحاث والدراسات.

٣. محاولة نقل قطاع اقتصاد الظل إلى الجانب الرسمي مثل الشركات الصغيرة والمنشآت الموجودة في مناطق مخالفة من خلال تشجيع وتسهيل عمليات تسجيلها بشكل رسمي.

٤. العمل على توضيح الإجراءات الضريبية وزيادة العدالة من أجل تقليل التهرب الضريبي.

٥. العمل على تقليل التعقيدات وتقديم تسهيلات لتشجيع المشاريع وخاصة الصغيرة منها، من أجل تسجيلها بشكل رسمي للحد من ظاهرة اقتصاد الظل.

## قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

إسماعيل، نسرين (٢٠١٦). دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان دراسة حالة محلية بور ستودان للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية.

البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية مختلفة.

دائرة الإحصاءات العامة، منشورات مختلفة.

الرفاعي، احمد والوزني، خالد (١٩٩٦). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار وائل للنشر.

سعود، رحاب (٢٠١٣)، اقتصاد الظل (واقع ملموس وحلول مقترحة). مجلة جامعة بنغازي العلمية، (٣، ٤)، ٨-١٦.

سلمان، حيان (٢٠٠٦). اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي. مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

شبحان، شحاب (٢٠١٣). أثر اقتصاد الظل بين السببية والتحديد. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٥(١٠)، ٢-١٣.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٨).

علي، بودلال (٢٠٠٨). الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية. مجلة علوم إنسانية، جامعة أبي بكر بل، الجزائر، (٣٨)، ٢٩٧-٣٠٢.

قارة، ملاك (٢٠١٠). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، الجزائر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (٢٠١٤)، التهرب الضريبي في الأردن (أسبابه، وطرقه، وحجمه)، عمان-شيمساني، ٢٦-٣٠.

المطيري، حامد (٢٠١٢). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) إلى ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

موسى، رلا (٢٠١٤). العلاقة بين اقتصاد الظل والمؤشرات الاقتصادية في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (٦).

موسى، رلا (٢٠١٤). الاقتصاد غير المنظم في سورية الخصائص والأسباب. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (٥).

موسى، رلا (٢٠١٦). اقتصاد الظل وأثره على حسابات الدخل القومي في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية.

ميخائيل، مجد (٢٠١٥). اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه (دراسة تحليلية مقارنة تجارب تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

نجوم، أسامة (٢٠١٣)، اقتصاد الظل في سورية، حجمه، أسبابه، وأثاره. مجلة المنهل، (٣).

الوزني، خالد والرفاعي، احمد (٢٠٠١). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار وائل للنشر.

Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Econometrica**, ٤٩(٤), ١٠٥٧.

Engle, Robertt, F. and C. Granger, W. J. (1987). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing. **Econometrica Journal of the Econometric society**, Vol. 55, No 2. Pp. 251-276.

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, Fifth Edition, Americas, New York: The Me Grow-Hill Companies

Medinal, L. and Schnieder, F. (2018). **Shadow Economics Around the World: What Did We Learn Over The Last 20 Years ?** IMF Working Paper Wp/18/17

Hassan, M. (2017). **The impact of the shadow economy on aid and economic development nexus in Egypt**, MPRA Paper No. 80990.

Johansen (1995). **Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models**, New York: Oxford University Press.

- Shcanider, F. (2004). **Shadow Economies around the world. What do we know?** pp.22-27.
- Vlachaki, M. (2015). The Impact of the Shadow Economy on Indirect Tax Revenues. **Economics & Politics**, 27(2), 234-265.
- Zaman, G. and Goschin, Z. (2015). Shadow economy and economic growth in Romania. Cons and pros. **Procedia Economics and Finance**, 22, ٨٠-٨٧.

## الملاحق

نتائج اختبار التكامل المشترك لآثر حجم لوغار يتم اقتصاد الظل الحقيقي على لوغار يتم

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Date: 04/17/19 Time: 13:46

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic  
trend

Series: LOG(RGDP)

LOG(RSE)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test

(Trace)

	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.*	Critical		Eigenvalu	No. of
*	Value	Statistic	e	CE(s)
0.0002	15.49471	29.38688	0.648730	None *
0.0722	3.841466	3.231877	0.121268	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

	0.05	Max-Eigen	Eigenvalue	Hypothesized
Prob.*	Critical Value	Statistic	e	No. of CE(s)
0.0004	14.26460	26.15501	0.648730	None *
0.0722	3.841466	3.231877	0.121268	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### Unrestricted Cointegrating Coefficients

(normalized by  $b'S_{11}b=I$ ):

---

---

	LOG(RSE	LOG(RG
	)	DP)
	17.56438	-11.85274
	-1.336070	3.327962

---

---

### Unrestricted Adjustment Coefficients

(alpha):

---

---

		D(LOG(R	
	-0.001568	-0.028823	GDP))
		D(LOG(R	
	0.016107	-0.021487	SE))

---

---

Log 1 Cointegrating  
100.4761 likelihood Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard  
error in parentheses)

---

---

	LOG(RSE	LOG(RG
	)	DP)
	-1.481883	1.000000
	(0.04690)	



Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOG(R  
0.341628 GDP))  
(0.05608)

D(LOG(R  
0.254680 SE))  
(0.12643)

نتائج اختبار التكامل المشترك لآثر حجم لوغاريتم اقتصاد الظل على لوغاريتم  
الإيرادات الضريبية الحقيقية

Date: 04/17/19 Time: 13:48

Sample (adjusted): 1996 2016

Included observations: 21 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend  
(restricted)

Series: LOG(RTR) LOG(RSE)

Lags interval (in first differences): 1 to 5

Unrestricted Cointegration Rank Test  
(Trace)

	0.05	Trace		Hypothesi
Prob.*	Critical		Eigenvalu	zed
*	Value	Statistic	e	No. of
				CE(s)
0.0076	25.87211	31.98154	0.639117	None *
0.1033	12.51798	10.57833	0.395728	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

	0.05	Max-		Hypothesi
Prob.*	Critical	Eigen	Eigenvalu	zed
*	Value	Statistic	e	No. of
				CE(s)

0.0252 19.38704 21.40321 0.639117 None \*  
0.1033 12.51798 10.57833 0.395728 At most 1

---

---

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating  
eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05  
level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-  
values

Unrestricted Cointegrating Coefficients  
(normalized by  $b'S_{11}b=I$ ):

---

---

@TREND LOG(RSE LOG(RTR  
(91) ) )  
0.684383 -8.226676 -9.359400  
-1.795196 22.91643 13.37563

---

---

Unrestricted Adjustment Coefficients  
(alpha):

---

---

D(LOG(R  
-0.030768 0.014040 TR))  
D(LOG(R  
-0.000649 -0.036897 SE))

---

---

Log 1 Cointegrating  
78.90344 likelihood Equation(s):

---

---

Normalized cointegrating coefficients (standard  
error in parentheses)

@TREND LOG(RSE LOG(RTR  
(91) ) )  
-0.073122 0.878975 1.000000  
(0.03955) (1.01420)

Adjustment coefficients (standard error in  
parentheses)

D(LOG(R  
-0.131407 TR))  
(0.15610)  
D(LOG(R  
0.345330 SE))  
(0.08656)

---

---

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر نسبة اقتصاد الظل على معدل البطالة

Date: 04/03/19 Time: 16:35

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: WR SH

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test  
(Trace)

	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.*	Critical		Eigenvalue	No. of
*	Value	Statistic	e	CE(s)
0.0030	15.49471	23.06653	0.567535	None *
0.0860	3.841466	2.948458	0.115606	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.*	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
*				
0.0053	14.26460	20.11807	0.567535	None *
0.0860	3.841466	2.948458	0.115606	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients  
(normalized by  $b'S_{11}b=I$ ):

	SH	WR
	-0.308976	0.816999
	0.467327	-0.136261

## Unrestricted Adjustment Coefficients

(alpha):

---

---

-0.202140	-0.666770	D(WR)
-0.257018	0.018405	D(SH)

---

---

Log 1 Cointegrating

-48.91966 likelihood Equation(s):

---

---

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	SH	WR
	-0.378184	1.000000
	(0.10329)	

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

-0.544751	D(WR)
(0.16022)	
0.015037	D(SH)
(0.14560)	